جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية
الجزائر وتونس نموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية
تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالب:
أحمد بلغيث

إشراف الأستاذة:
د/ أحلام طواهرية

نوقشت بتاريخ: 2021/07/07

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
إيمان الأخضري	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	رئيسا
أحلام طواهرية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
جيدور حاج بشير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية:
2021/2020

جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية
الجزائر وتونس نموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية
تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذة:**
أحمد بلغيث **د/ أحلام طواهرية**

نوقشت بتاريخ: 2021/07/07

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
إيمان الأخضري	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	رئيسا
أحلام طواهرية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
جيدور حاج بشير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية:
2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾

صدق الله العظيم [الرعد: 11]

شكر وعرفان

الحمد لله على أن أنعم وسهل وأرشد فله الحمد كله

وله الشكر كله على ما توصلنا ومنحنا الصبر ومكننا لإنجاز هذا العمل

وبعد :

أتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والعرفان مع فائق الاحترام والتقدير

للأستاذة المشرفة الدكتور: أحلام طواهرية

على قبولها الإشراف على الموضوع ، حيث لم تبخل علي بتوجيهاتها ونصائحها السديدة

كما أتقدم بخالص الشكر للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية

في قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري .

الإهداء

أهدي هذا العمل الذي تم انجازه بعون الله تعالى

إلى والداي العزيزين الكريمين أطال الله عمرهما .

إخوتي و أخواتي الأعزاء .

وإلى كل الأصدقاء والأحباب وزملاء العمل

كل من يحملهم قلبي و لا تتذكرهم كلماتي

أحمد

الملخص:

يُعرف الإصلاح السياسي بشكل عام بأنه كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات قدما، وغير إبطاء أو تردد وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية، ولقد قامت الكثير من الانظمة في العالم بإصلاحات سياسية لمواكبة تطلعات شعوبها وفي المنطقة العربية والتي شهدت احداثا في 2011م ضمن ما سمي بثورات بالربيع العربي والتي كانت تونس ضمنها وأدت الى اسقاط بعض الانظمة السياسية، وفي 2019 شهدت الجزائر أيضا احتجاجات اطلق عليها اسم الحراك ادت هي الاخرى لإسقاط النظام السياسي القائم، حيث كان للوضعية السياسية والاجتماعية في كل من تونس والجزائر من احتكار السلطة وتفشي ظاهرة الفساد في شتى القطاعات، بالإضافة إلى انتشار البطالة وتراجع المستوى المعيشي واتساع دائرة الفقر وتذبذب مستوى القدرة الشرائية وغياب العدالة الاجتماعية. كلها كانت سببا في الاحتجاجات والمطالبة بالإصلاحات .

وقد قامت الأنظمة السياسية الجديدة في كلا البلدين عقب الثورة والحراك إلى اصلاحات سياسية على مستوى الدستور وقوانين الانتخابات.

الكلمات المفتاحية :

الإصلاح السياسي– الثورة – الحراك – مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية في الجزائر–مستوى الاصلاحات في قوانين الانتخابات في تونس.

Abstract :

Political reform is generally defined as all the direct and indirect steps that the burden is to be taken on the shoulders of governments, civil society and private sector institutions, in order to move societies forward, without slowing down or hesitation, and tangibly in the way of building democratic systems, and many regimes in the world have established With political reforms to keep pace with the aspirations of its peoples and in the Arab region, which witnessed events in 2011 within the so-called revolutions of the Arab Spring, in which Tunisia was among and led to the overthrow of some political regimes, and in 2019 Algeria also witnessed protests called the movement that also led to the overthrow of the existing political system, as it was The political and social situation in both Tunisia and Algeria includes the monopoly of power and the spread of corruption in various sectors, in addition to the spread of unemployment, the decline in the standard of living, the widening of the poverty cycle, the fluctuation of the level of purchasing power and the absence of social justice. All were the cause of protests and demand reforms. The new political regimes in both countries, following the revolution and the movement, led to political reforms at the level of the constitution and election laws.

key words: Political reform, the movement, the Arab Spring, political systems, constitutions, election laws.

قائمة المختصرات

المختصرات باللغة العربية:

الاختصار	العبارة
ج ر ج ج	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
ص	الصفحة
ج	الجزء
تر	ترجمة
د ت	دون تاريخ
ق م د	قانون المجلس الدستوري

المختصرات باللغة الأجنبية

العبارة	الاختصار
Édition	éd
Page	P

مقدمـــــة

مقدمة

يعود منشأ ومهد مصطلح الديمقراطية إلى اليونان القديم، حيث مورست أوّل أشكال الديمقراطية المباشرة في أثينا، فقد كان الشعب آنذاك يمثل مصدر الشرعية ويُمارس السلطة في اتخاذ القرارات بشكل تشاركي جماعي، مرّ هذا المصطلح بمراحل تطور عديدة بدءًا باحترام حقوق الإنسان مع ظهور شريعة حمورابي عام 1754 قبل الميلاد ومرورًا بمفهوم التشاركية ي صناعة القرار في دولة أثينا وسياسة الانتخابات لاختيار الممثلين في روما الجمهورية وصولاً إلى ظهور مفهوم الديمقراطية المعاصرة مع تشريع دستور الولايات المتحدة الأمريكية عام 1789.

ولكن بالرغم من الانتشار الواسع للمفهوم عالميًا إلا أنه يصعب الاتفاق على تعريف محدد دقيق لمفهوم الديمقراطية، بل تم الاتفاق على مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يمكن أن تحدد إن كان النظام ديمقراطيا أم لا. يمكن تعريف الديمقراطية لغة بأنها: الحكم عبر الشعب، وهذه الترجمة الحرفية للكلمة اليونانية (Demokratia) إذ أنّ Demos تعني الشعب و kratia تعني حكم. أما اصطلاحا يمكن تعريف الديمقراطية بأنها العملة السلمية لتداول السلطة بين الأفراد أو الجماعات التي تؤدي إلى إيجاد نظام جماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ككل على شكل أخلاقيات اجتماعية.

وللوصول إلى الديمقراطية الحقة لابد من إصلاحات، إذ كثر استعمال هذا المصطلح واعتبر لمدخل لنظام الديمقراطي، والمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية إزالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم وهو نقيض الفساد، أما تعريفه اصطلاحًا فهو الإنتقال نحو الأفضل والأحسن من النظام القائم الذي هو "أسوأ" أو سيء أو حسن" إلى نظام آخر متغير عن النظام السياسي السابق بشكل سليم وصحيح، يتلاءم والظروف والمستجدات والأوضاع التي إستدعت الإصلاح الذي هو غاية وقبل ذلك وسيلة لتحسين أداء النظام السياسي، ومنه تحقيق، أو الوصول إلى

طريقة مثلى تحظى بالرضى والقبول من لدن الرعية، في ظل بيئة تتجسد فيها إدارة شؤون الدولة والمجتمع على أحسن وجه ممكن.

تتطلب عملية الإصلاح السياسي خلق جبهة للإصلاح؛ ذلك أن الإصلاح الذي يأتي بمبادرة من القائد ومن هم حوله من النخبة الحاكمة لابد من أن يدفع نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية وخلق عناصر وفئات تستفيد من عملية الإصلاح حتى يكتب له النجاح والاستمرارية، أي فكلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح كلما زادت شرعية الإصلاحات، فالإصلاح الذي يتم من أجل حريات الناس ومصالحهم ومن أجل مستقبلهم، لاشك سوف يدفعهم إلى التمسك به وحمايته ممن يحاولون عرقته أو الإساءة إليه، وبالتالي لابد من أي يؤدي الإصلاح إلى حراك اجتماعي وخلق إرادة مجتمعية، وبلغة أخرى يواكب المبادرة الإصلاحية من أعلى إصلاح تدريجي من الأسفل وبخلاف ذلك فإنه تبقى الإصلاحات جزئية وغير مؤثرة يسهل التراجع عنها، وذلك لغياب الجماهير التي يمكن أن تدافع عن هذه الإصلاحات وتتمسك فيها. وفي 2011 شهدت العديد من الدول العربية موجة من الاحتجاجات للمطالبة بإسقاط الانظمة السياسية، ضمن ما يسمى بثورات الربيع العربي في دول كليبيا ومصر وسوريا واليمن وتونس هذه الاخيرة التي سقط فيها النظام السياسي للرئيس زين العابدين بن علي بفعل احتجاجات شعبية طالبت بالتغير نتيجة لأسباب متراكمة سياسية واجتماعية .

وفي 2019 م شهدت الجزائر هي الاخرى احتجاجات شعبية كانت لها اسبابها السياسية والاجتماعية التي دفعت بالمواطن للخروج والمطالبة بتنحي الرئيس عيد العزيز بوتفليقة عن الحكم وكل رموز نظامه السياسي فيما سمي بالحراك الشعبي او المجتمعي .

وبعد سقوط النظام السياسي لكل من الرئيس زين بن علي و الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وتوالي الحكومات التي وعدت بالإصلاحات السياسية عقب هذه الاحتجاجات والمطالبات الشعبية يظهر ضرورة البحث بجدية عن استجابات هذه الانظمة السياسية الجديدة لتطلعات شعوبها .

1)-أسباب اختيار الموضوع :

أولاً: الاسباب الموضوعية

- ان قلة الدراسات التي تناولت موضوع الإصلاح السياسي خاصة في الجزائر بعد الحراك نظرًا لحداثه تدفع اي باحث للبحث فيه وتحليليه.
- ان نوع الدراسة المقارنة بين دولتين من نفس المنطقة وهما تونس والجزائر وضمن نفس الموضوع والسياق يعطي سببا موضوعيا اخر للبحث .

ثانيا : الاسباب الذاتية

- تكمن في اهتمامي الشخصي بموضوع الإصلاح السياسي بشكل عام .
- تشجيع المشرفة لي في البحث في هذا الموضوع.

2)-أهمية الموضوع :

أولاً: من الناحية العلمية

- تكمن أهمية الموضوع العلمية في أن دراسة الإصلاح السياسي من المواضيع المهمة في علم السياسة، بحيث يعتبر مؤشرًا على طبيعة الانظمة السياسية سواء كانت منفتحة على التغير والاصلاح أو متسلطة منغلقة .
- للموضوع اهمية في كونة مرتبط بشكل او بأخر بمرحلة جديدة من مراحل الانتقال الديمقراطي التي تحدث في بعض المجتمعات .

ثانيًا: من الناحية الموضوعية

- يدرس الموضوع مرحلة مهمة من في دولتي من شمال افريقيا والمغرب العربي وهما تونس والجزائر والتي شهدتا احتجاجات شعبية طالبت بالتغيير واحدثت اسقاط الأنظمة سياسية سابقة وهي تحت سلطة انظمة سياسية جديدة.

- وتكمن الأهمية العملية في معرفة مدى استجابت الأنظمة السياسية في الجزائر وتونس عقب الاحتجاجات إلى الإصلاحات السياسية على مستوى الدساتير وقوانين الانتخابات.

3)-الهدف من الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة لتحقيق ما يلي :

- تسليط الضوء على مدى استجابت الأنظمة السياسية في وتونس والجزائر عقب الثورة والحرك إلى الإصلاحات السياسية على مستوى الدساتير وقوانين الانتخابات.
- تحليل مفهوم الإصلاح السياسي بشكل عام.
- تقديم نظرة عامة حول الوضعية الاجتماعية والسياسية لكل من تونس والجزائر التي سبقت الاحتجاجات.
- اثراء مكتبة الكلية بدراسة حديثة حول الاصلاح السياسي في كل من تونس والجزائر.

4)-مشكلة الدراسة

إلى أي مدى استجابت الأنظمة السياسية في الجزائر وتونس عقب الثورة والحراك إلى الإصلاحات السياسية على مستوى الدساتير وقوانين الانتخابات؟

لمعالجة وتحليل هذه الاشكالية تم طرح الاسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالإصلاح السياسي؟
- ما هو شكل الاوضاع الاجتماعية والسياسية قبل الثورة والحراك في تونس والجزائر؟
- ما هي اهم التعديلات الدستورية في تونس الجزائر والتي اعقبت قيام انظمة سياسية جديدة ؟
- فيما تتمثل قوانين الانتخابات الجديدة التي اعتمدتها الانظمة السياسية الجديدة في تونس والجزائر بعد الثورة والحراك؟

5)-الفرضيات

للإجابة على الاشكالية والتساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية :

- استجابت الأنظمة السياسية في الجزائر وتونس عقب الثورة والحراك إلى الإصلاحات السياسية على مستوى الدساتير من خلال التعديلات الدستورية في البلدين.
- استجابت الأنظمة السياسية في الجزائر وتونس عقب الثورة والحراك إلى الإصلاحات السياسية على مستوى قوانين الانتخابات من خلال اقرار قوانين انتخابات جديدة .

6)-حدود الدراسة

الحدود المكانية :

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دولتين من المغرب العربي هما كل من تونس والجزائر.

الحدود الزمانية

تحاول الدراسة بان تحلل مرحلة مهمة في دولتي تونس والجزائر عقب ما سمي في تونس بثورة الياسمين في 2011م والحراك بالجزائر في 2019م ، حيث ستعمل على تحليل مجمل الاصلاحات السياسية التي قامت بها الانظمة السياسية الجديدة.

7)-المناهج والاقترابات

أولاً: المناهج

من أجل تحليل هذا الموضع واختبار الفرضيات تم الاستعانة بالمناهج التالية :

-**المنهج الوصفي التحليلي:** والذي وصفنا فيه بالتحليل مصطلح الإصلاح السياسي كمفهوم وكمستويات ضمن الفصل الأول من الدراسة. والذي طبع ايضا المبحث الاول في

الفصل الثاني من الدراسة والذي حللنا فيه الوضعية الاجتماعية والسياسية في كل من تونس والجزائر قبل الثورة والحراك.

-**المنهج المقارن:** والذي طبع المبحث الثاني ضمن الفصل الثاني من الدراسة من خلال مقارنة مستوى استجابة كل من تونس والجزائر للإصلاح السياسي .

ثانيًا: الاقترابات

الاقتراب القانوني: تم استخدام الاقتراب القانوني وذلك في تحليل القوانين والمراسيم الرئاسية في تونس والجزائر والمرتبطة بعملية الاصلاح السياسي، حيث تمثلت القوانين التونسية في :

الدستور التونسي لسنة 2011، والقانون الأساسي المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات،المؤرخ في 20 ديسمبر 2012، والقانون الاساسي المتعلق بالانتخابات والاستفتاء المؤرخ في 26 ماي 2014.

أما عن القوانين الجزائرية فتمثلت في :

المرسوم الرئاسي المتعلق بالتعديل الدستوري رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 ، والقرار رقم 16 ق.م.د/21 المتعلق بمراقبة دستورية الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المؤرخة في 10 مارس 2021.

8)-أدبيات الدراسة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت جانبا من موضوع دراستنا منها:

- **الدراسة الأولى:** أحلام صارة مقدم، بن حوى مصطفى، **22 فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)**، مجلة الدراسات الإفريقية. هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم إجراءات الإصلاح السياسي التي بادرت بها الجزائر لمواجهة الحراك السياسي، ولمنع حدوث ثورات، حيث قامت السلطة الجزائرية بإصلاحات سياسية وتعديلات دستورية. أما

دراستنا الحالية فهدفت بصفة عامة إلى تحليل الوضعية الاجتماعية والسياسية قبيل الثورة ومستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية وقوانين الانتخابات في تونس.

- **الدراسة الثانية:** مصطفى بلعور، **الإصلاح الدستوري في الجزائر دراسة في التعديل الدستوري لسنة2016**، مجلة الدراسات الافريقية. هدفت الدراسة بصفة خاصة إلى دراسة الإصلاحات التي جاءت في التعديل الدستوري لسنة 2016. أما دراستنا الحالية فهدفت إلى تحليل الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية بصفة عامة من خلال دراسة نموذج النموذج التونسي والجزائري.
- **الدراسة الثالثة:** دراسة منير حرز الله بعنوان "**الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011**"، وهي عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم السياسية هدفت الدراسة بشكل خاص إلى معرفة أثر الإصلاح السياسي على التنمية المحلية بعد 2011، أما دراستنا الحالية فهدفت بصفة عامة إلى تحليل الوضعية الاجتماعية والسياسية قبيل الثورة ومستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية وقوانين الانتخابات في تونس.
- **الدراسة الرابعة:** دراسة العيد شعبان بعنوان "**الإصلاح السياسي في الجزائر: 2008-2013**"، وهي عبارة عن مذكرة الماستر، هدفت الدراسة إلى تحليل الإصلاح السياسي في الجزائر في الفترة الممتدة بين سنة (2013-2008)، إلا أن دراستنا الحالية تناولت موضوع الإصلاحات بعد حراك 2019.

9)-صعوبات الدراسة

للإنهاء هذا الموضوع واجهتنا صعوبة أهمها :

-ندرة المواجع المتخصصة في دراسة الاصلاح السياسي في الجزائر عقب الحراك.

10)-الخطة التفصيلية

للإجابة على الإشكالية المطروحة والفرضيات تم الاعتماد في دراستنا على فصلين أساسيين حيث وسم الفصل الاول **بالإطار العام للإصلاح السياسي** والمكون من مبحثين جاء

المبحث الاول بعنوان مفهوم الإصلاح السياسي، وعنون المبحث الثاني بمتطلبات الإصلاح السياسي

وفصل ثان وسم بـ "**مستوى استجابة الأنظمة السياسية في تونس والجزائر للإصلاح السياسي عقب الثورة والحراك**"، واحتوى على مبحثين جاء المبحث الاول بعنوان الوضعية الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى الثورة والحراك في تونس والجزائر، أما المبحث الثاني بعنوان مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية وقوانين الانتخابات في تونس والجزائر. وأخيرًا خاتمة الدراسة.

الفصل الأول :

الإطار العام للإصلاح السياسي

مقدمة الفصل :

تستخدم نظرية الإصلاح في مجالات عديدة؛ سياسيّة ودينيّة وأخلاقيّة واجتماعية وثقافية وإعلامية وتعليمية... وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على الإطار العام للإصلاح السياسي من خلال التعرف على مفهومه ومتطلباته. ومن أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين: تطرق المبحث الأول لمفهوم الإصلاح السياسي، حيث احتوى على مطلبين، تناول المطلب الأول تعريف الإصلاح السياسي وتمييزه على المفاهيم المشابهة، أما المطلب الثاني فتطرق لظهور فكرة الإصلاح السياسي في العالم بالبحث في أصل الإصلاح والتعرض لأحداث 11 سبتمبر 2001 ومشروع الشرق الأوسط الكبير.

أما المبحث الثاني بعنوان متطلبات الإصلاح السياسي، واحتوى على مطلبين، تطرق المطلب الأول لآليات ومستويات الإصلاح السياسي، أما المطلب الثاني فتطرق لدوافع وأهداف الإصلاح السياسي.

المبحث الأول : مفهوم الإصلاح السياسي

نتطرق من خلال هذا المستوى من الدراسة لضبط مفهوم الإصلاح السياسي للإحاطة بكل جوانبه، حيث يعتبر من بين المواضيع السياسية التي تعرف سجالا كبير في مجال النظم السياسية، نظرًا لارتباطه الوثيق بالعديد من الظواهر الاجتماعية. وهو ما نتعرف عليه من خلال التعرف بالتعريف الإصلاح السياسي)، وظهوره كفكرة في العالم .

المطلب الأول : تعريف الإصلاح السياسي

يُعتبر ضبط المفاهيم في حقل العلوم الإنسانية الذي تمثل الدراسات السياسية أحد مجالاته من أهم الخطوات التي تستند إليها دراسة الظواهر السياسية لفهم أبعادها والإحاطة بكل جوانبها، وقد حظي مصطلح الإصلاح السياسي بالعديد من التعاريف نظرًا للاختلاف الإيديولوجي والمعرفي وكذا لتداخله مع مفاهيم أخرى، وهو ما سنتناوله من خلال هذا العنصر.

الفرع الأول: تعريف الإصلاح السياسي

قبل التطرق لتعريف الإصلاح السياسي تقتضي المنهجية العلمية تحديد الإطار العام لمفهوم الإصلاح (أولاً)، وبعدها التعرض لمفهوم الإصلاح السياسي (ثانيًا).

أولاً: مفهوم الإصلاح

لغة: الإصلاح في اللغة هو ضد الفساد أو ضد الشيء. ورجل صالح في نفسه من قوم صلحاء ومصلح نفسه، والإصلاح هو نقيض الإفساد، وأصلح الشيء أي أقامه. صلح صلاحا وصلوحا زال عنه الفساد، وأصلح ذات بينهما زال ما بينهما من عداوة وشقاق[1].

وقد ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة وبمعان عديدة، فهناك آيات من القرآن الكريم أشارت إلى الإصلاح بمعناه العام مثل: قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2]، وفي سورة هود ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ

[1] – عمر، عبد الله نجم الكيلاني، «مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم»، **مجلة ديالى**، ع:28 ، العراق ،كلية التربية/الاصمعي ، 2008، ص 01.

[2] – سورة الأنعام، الآية 48.

بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾[1]. وهناك آيات تناولت مفهوم الإصلاح الاجتماعي، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾[2].

الإصلاح اصطلاحا: للعلماء أقول متعددة في تعريف الإصلاح، ويرجع السبب في ذلك إلى تعدد استخدام الإصلاح في مجالات مختلفة، ومن بين هذه التعريفات: هو قد ينتهي الخصومة بين المتخاصمين، ويقطع المنازعة، وفيه إخفاء للعداوة والشحناء. أو هو استقامة الحال على ما يدعو إليه العقل والشرع. وقيل أن المراد من الإصلاح بين الناس التأليف بينهم بالمودة إذا تفاسدوا من غير أن يجاوز في ذلك حدّ الشرع. وقيل جعل الشيء صالحا أي ذا صلاح، وهو كون شيء بحيث يحصل به منتهى ما يطلب لأجله، فصلاح الرجل صدور الأفعال والأقوال الحسنة منه، وصلاح الثمرة كونها بحيث ينتفع بأكلها دون ضمر، وصلاح المال نماؤه المقصود منه، وصلاح الحال كونه بحيث تترتب عليه الآثار الحسنة[3].

ثانيًا : مفهوم الإصلاح السياسي

الإصلاح السياسي لغة مشتق من كلمة صَلاحًا، وصُلُوحًا أي زال عنه الفساد. والشيءُ كان نافِعًا أو مناسبًا. يقال الشيء يصلح لك (صَلُحَ) أصلح صَلاحًا، وصُلُوحً: صَلَح فهو صليح. (أَصْلَحَ) في عمله أو أمره: أتى بما هو صالح نافع. وأصلح الشيء: أزال فساده. أصلح بينهما، أو ذات بينها، أو ما بينهما: أزال ما بينهما من عداوة وشقاق. وأصلح الله لفلان في ذُريته أو مالِهِ: جعلها صالحة. 'صَالَحَةُ) مُصَالحَةَ، وصِلاحًا: سالَمَةُ وصافاه. ويقال: صالحه على الشيء: سلك معه مسلك المسالمة في الاتفاق. (اسْتَصْلَحَ) الشيءُ: تهيَّأ للصلاح. وأصلح الشيءَ أَصْلَحَهُ[4].

---

[1] – سورة هود، الآية 117.

[2] – سورة الأعراف ، الآية 142.

[3] – محمود، عبد الستار شلال الدهان وسرمد فؤاد شفيق العبيدي، «الإصلاح الاجتماعي في القرآن الكريم (دراسة موضوعية)»، **مجلة مداد الآداب**، عدد خاص بالمؤتمرات، العراق ،كلية الآداب الجامعة العراقية، 2019/02/18، ص 153.

[4] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر، 2004، ص520.

على ضوء ما تقدم يمكن القول أن الإصلاح من الناحية اللغوية يعني الانتقال من وضع فاسد إلى وضع صالح من خلال تعديله، وبناءا عليه فإن هناك علاقة مباشرة بين الإصلاح من جهة وبين التعديل من جهة ثانية، هذا الأخير يعبر عن تقويم الأخطاء أما الإصلاح فهو تقويم للوضع القائم ومن ثم إصلاحه إلى صورة أحسن[1].

أما عن مفهوم الإصلاح السياسي في المعاجم الأجنبية فكلمة إصلاح تقابلها في اللغة الفرنسية أو الانجليزية كلمة reform وهي كلمة متكونة من مقطعين re وتفيد معنى الإعادة، و form وتعني الشكل أو الصيغة، لتكون كلمة إصلاح في المحصلة تدل على إعادة الصياغة أو التشكيل أو بمعنى أوضح " إعادة صورة أخرى للشيء". وفي المعاجم الأجنبية فيعرف قاموس "أكسفورد" الإصلاح بأنه "تغير أو تبديل نحو الأفضل في النظام والمؤسسات السياسية عن طريق إجراء تعديلات عليها تجعلها تتطور نحو وضع أفضل"[2].

وإلى جانب ذلك عرفته الموسوعة السياسية بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح خلافا للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، أي أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية، ويستعمل عادة للحيلولة الثورة من القيام دون الثورة أو لتأخيرها [3].

أما اصطلاحا فقد تعدد التعريفات نذكر منها:

عرفه أمين المشاقبة بأنه: "تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليات وإقليميا ودوليا، وأنه يجب أن يكون ذاتيا من الداخل شاملا، وواقعيا، وينحو منحى التدرج والشفافية ويركز على المضمون لا الشكل"[4].

---

[1] – حازم، صباح حميد، **الإصلاحات الدستورية في الدول العربية**، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ، 2012، ص(33-32).

[2] -Oxford dictionary, fourth edition, New York : Oxtord university press, 2008, p369.

[3] – عبد الوهاب، الكيالي، **موسوعة السياسة**، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1985، ص 206.

[4] – أمين، المشاقبة ، "الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الموسوم ب ***الإصلاحات السياسية في العالم العربي***، المنعقد في 2004/12/25، جامعة الكويت ، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، ص49.

أما هانتنغتون فيعرفه بأنه "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة أو القرية أو القبيلة ليصل إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، واستبدال مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة وتأييد توزيع أكثر انصافا للموارد المادية والرمزية"[1]. لكن هذا المفهوم ركز على الجانب العلماني لمفهوم الإصلاح وأهمل جانب آخر هو المفهوم الحضاري لمفهوم الإصلاح السياسي.

ويرى علوي أن هذا المفهوم يشير إلى "فكرة التحديث وبناء الديمقراطية والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق فكرة المساءلة وتقوية آلياتها والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها والتعبئة الجماهيرية واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكنينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون"[2].

كما عرف مؤتمر الإصلاح العربي الذي عقد بالإسكندرية في الفترة 12-14 مارس 2004 الإصلاح السياسي بأنه "كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات قدما، وغير إبطاء أو تردد وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية"[3].

وبناءً على ذلك يمكن اعتبار عملية الإصلاح السياسي بمثابة عملية تعديل في النظام السياسي بما يضمن الإرتقاء بهذا النظام إلى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية الحقيقية ومعالجة الاختلالات الهيكلية في هذا النظام التي تحول دون بناء المجتمع الديمقراطي والعمل

[1] – صامويل، هانتنغتون ، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ت ر: سمية فلو، بيروت : دار الساقي ،1993، ص121.

[2] – عبد الحليم، مناع العدوان و محمد عوض الهزايمة، «الإصلاحات السياسية والأنظمة السياسية العربية في إدراك مدرسي للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية دراسة مسحية»، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ج:43، العدد:2، 2016، ص679.

[3] – يوسف، بن بزة، مبروك ، ساحلي، «الإصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي»، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد25 ديسمبر 2016، ص04.

على تطوير بنية المؤسسات السياسية في الدولة، مع التأكيد على عدم المساس بأسس النظام السياسي القائم[1].

الفرع الثاني : تمييز الإصلاح السياسي عن المفاهيم المشابهة الأخرى

يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع العديد من المفاهيم المشابهة له، بحيث نجد صعوبة وغموض بين هذه المفاهيم من حيث التشابه والتقارب اللغوي، بحيث يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات سبقته ودرج على استخدامها مثل التنمية السياسية (أولاً)، التحديث السياسي (ثانيا)، والتغيير السياسي (ثالثًا)، وجميعها تصب في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع مضامين وآليات التحول سواءً تعلق الأمر بشكله أو بمضمونه. وقصد التحديد الدقيق لمعنى الإصلاح السياسي يجب تبيان علاقته ببعض المفاهيم المشابهة.

أولاً: التنمية السياسية

يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفهوم التنمية السياسية التي ينظر لها على أنها "العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، أو هي نمو وتطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافه وغاياته"[2].

غير أن التنظير المعني بالتنمية السياسية، ركز منذ الحرب العالمية الثانية، سواءً كان ماركسيًا أو غربيًا، وبطرائق مختلفة على الفكر وذلك على حساب الحياة المادية، حيث تم النظر إلى الأفكار بوصفها خالقة أو محددة لمجرد التاريخ الذي حدث في بلدان العالم الثالث، وساد اعتقاد مؤداه أن مشكلات العالم الثالث يمكن حلها من خلال التطبيق المباشر للمكونات

[1]– محمد، مبارك حسن العجمي، **الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير 1991–2010** ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط)، 2010، ص5.

[2] – أمين ، مشاقبة ، **التربية الوطنية والنظام السياسي** ، ط8 ، عمان : دار الحامد للنشر ، 2010 ، ص 7.

النظرية المستمدة من التطور التاريخي للغرب، وعندما تحول اهتمام المنظرين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين في الغرب إلى الاهتمام بمشكلات العالم النامي، الساعي إلى التحرر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن التغيرات السياسية والاقتصادية التي تعوقها، سواءً ما يتعلق بالمستويات الأعلى من الإنتاجية الاقتصادية، أو المرتبطة بالعقلانية أو العلمانية، تم النظر إليها بوصفها ناتجة عن المعرفة المتزايدة والسريعة عن العالم، سواء كان العالم التنموي أو العالم الاجتماعي[1].

وليس هناك اتفاق واحد حول تعريف التنمية بسبب كثرت الاتجاهات التي تدرسها المفاهيم المرتبطة بها، لاعتبار التنمية مواضيع تتقاطع فيه العديد من الحقول المعرفية كالاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم السياسة وكل حقل يعرف التنمية حسب زاوية نظره بالإضافة إلى ارتباطها بتعريفات قيمة وإيديولوجية[2].

ثانيًا: التحديث السياسي

يرجع استعماله كمفهوم إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وقد عرفه ويلبرمور بأنه التحول الشامل للمجتمع التقليدي إلى أشكال التنظيمات الجديدة التي تميز الدول المزدهرة اقتصاديا والمستقرة سياسيا[3].

فالتحديث يعنى اكتساب الطابع الغربي، آو الانتقال نحو تبنى التغريب، وهو مناقض لمفهوم التنمية التي تعنى الاستقلالية والانطلاق من الذات مع إمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين، وله أشكال عديدة كالتحديث السياسي والتحديث اقتصادي والتحديث الاجتماعي،

[1] – ريتشارد ، هيجوت ، **نظرية التنمية السياسية** ، ت ر: حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، 2001، ص21.

[2] – زينب، ياحي، **الإصلاحات السياسية في ظل الحراك العربي دراسة مقارنة بين المغرب والبحرين** ، (مذكرة ماستر، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي : كلية الحقوق والعلوم السياسية) ، 2014-2015، ص 11.

[3]– جهينة ، سلطان العيسى و أخرون، **علم اجتماع التنمية** ، ط1 ، دمشق : دار الأهالي للطباعة ، 1999، ص 92.

ويعتبر التحديث السياسي من عمليات التغير المعقدة لكونها تهدف إلى إحداث تغيرات عميقة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيديولوجية، لكونه عملية اجتماعية مستمرة التفاعل[1].

ثالثًا : التغيير السياسي

يشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي[2].

ويأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل:

1- الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، هذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.

2- تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.

3-ضغوط ومطالبة خارجية من قبل دول أو منظمات وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية.

4-تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

والتغيير السياسي قد يأخذ شكلين أساسيين:

1-**التغيير الشامل العميق** : يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والقضائية والدينية، ...الخ ، ومن ثم

[1]- علي، غربي وآخرون ، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2003، ص 40.

[2]- إسماعيل، صبري و محمد محمود ربيع، **موسوعة العلوم السياسية** ، الكويت : جامعة الكويت، 1994، ص 47.

فإن تغيير القيادة الديكتاتورية يمثل الخطوة الأولى الفعالة نحو تحولات أخرى تؤدي إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة.

2-**التغيير الجزئي** : ويتناول فقط جزئية من الجزئيات ، كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري، أو غيرها من التغييرات التي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى إما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج إلى تعديل أو لعدم رغبة المجتمع في ذلك[1].

وما يمكن استخلاصه من أن الإصلاح السياسي يتميز على الأنظمة المشابهة الأخرى بتميزه بـ:

- أنه لا يعني التغيير الجذري وإنما يعني التعديل فقط مع الإبقاء على الأصل.
- أنه يعني التغيير من وضع سيئ أو حسن إلى وضع أحسن.
- أنه مفهوم متعدد الأبعاد أي أنه لا يخص فقط الجانب السياسي المتعلق بالانتخابات وتشكيل المؤسسات السياسية فقط وإنما يشمل حتى الجوانب الاقتصادية والقانونية.
- يتسم مفهوم الإصلاح السياسي بأسلوب تدريجي لمواجهة التحديات التي تواجه النظام السياسي فهو عملية مستمرة يلتزم صانعو القرار بها حتى يحقق نتائجه المرجوة وأن أي اضطراب يصيب أي مرحلة من مراحله ينعكس عل العملية بأكملها.

المطلب الثاني: ظهور فكرة الإصلاح السياسي في العالم

نتطرق من خلال هذا المطلب لظهور فكرة الإصلاح السياسي في العالم، بالتعرف على أصل الإصلاح (الفرع الأول)، ثم أحداث 11 سبتمبر 2001 ومشروع الشرق الأوسط الكبير 2004 (الفرع الثاني).

[1]- بلال، محمود محمد الشوبكي، **التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حماس نموذجًا"**،(مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس : قسم العلوم السياسية) ، 2007، ص36.

الفرع الأول : أصل الإصلاح

نتطرق في هذا الفرع للبدايات الأولى لتنظير الإصلاح السياسي (أولاً)، ثم الإصلاحات بعد هزيمة الدولة العثمانية (ثانيًا).

أولاً: البدايات الأولى لتنظير الإصلاح السياسي

إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية ، إذ إننا نجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان، من أمثال أفلاطون وأرسطو، الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل : العدالة ، والقوانين ، وتنظيم المجتمع والدولة ، والاستقرار السياسي، والتوزيع العادل للثروة، وغيرها، ويمكن القول إنَّ فكرة الإصلاح كانت، ولم تزل، الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة، والقادة، والحركات السياسية، والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيساً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين، منذ أيام مكيافللي في العصور الوسطى حتى كارل ماركس في القرن العشرين، فقد تحدث مكيافللي في كتابه الشهير "الأمير" عن عملية الإصلاح والتغيير، وفي هذا الصدد فقد أشار إلى: "أن أصعب شيء في التنفيذ، وأكثره تعرضاً للفشل، وأجزائه خطورة في التناول، هو إقامة نظام جديد للأمور"[1].

ثانيًا : الإصلاحات بعد هزيمة الدولة العثمانية

بدأت فكرة الإصلاح بالوطن العربي في الدولة العثمانية في المجال العسكري بعد الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية عام 1774م وتوقيعها معاهدة كجك قنطارية، ثم امتدت لاحقاً إلى المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية[2]، ففي سنة 1839م أصدر السلطان عبد المجيد الأول مرسوماً عرف "بالتنظيمات الخيرية"، والتي أكدت على المساواة ما بين المسلمين وغير المسلمين في الدولة العثمانية، ثم تبع ذلك تبني أول دستور في الدولة العثمانية سنة 1876م والذي تم بموجبه إنشاء برلمان مُثل فيه المسلمون، والمسيحيون، واليهود، وبذلك

[1]– نيقولا ، مكيافيلي، **الأمير**، ت ر: خيري حماد، بيروت: دار الأفاق الجديدة ،1975 ، ص 82.

[2] -John ،Esposito, **Islam and Politics**, 3rd Edition, New York : Syracuse University Press, 1991, P76

ظهر مفهوم المواطنة Citizenship، لأول مرة في الدولة العثمانية[1]، واستمرت حركة الإصلاح حتى نهاية الدولة العثمانية، إلا أن الجهود الإصلاحية كانت بطيئة، جزئية ومتأخرة، وبالتالي لم تفلح في إنقاذ الرجل المريض الذي توفي بانتهاء الحرب العالمية الأولى.

وفي الجزء العربي من الدولة العثمانية بدأت الأفكار الإصلاحية في عدد من الأقطار العربية على يد عدد من المفكرين العرب مثل: رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده في مصر، ومحمد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي في سوريا، خير الدين التونسي في تونس، وغيرهم، حيث رأى هؤلاء المفكرون أن الدولة العثمانية لم تعد دولة الإسلام التي تمثل طموحات العرب والمسلمين، وبالتالي لابد من إصلاحها أو التخلي عنها لافتقادها الشرعية، وتمثل أفكار هذا الجيل نواة الفكر القومي العربي الذي بنى عليه الجيل الثاني من القوميين العرب أفكارهم مثل: نجيب عازوري، وساطع الحصري، وقسطنطين زريق، وزكي الارسوزي، وميشيل عفلق، وغيرهم من النخبة المستنيرة، والذين لعبوا دوراً بارزاً في نشوء الحركة القومية العربية التي أثمرت جهودها في انفصال العرب عن الدولة العثمانية بنهاية الحرب العالمية الأولى[2].

وبوقوع معظم الدول العربية تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي، كانت الجهود منصبه نحو تحقيق الاستقلال الذي تحقق أخيراً، ومنذ الاستقلال حتى نهاية القرن الماضي خضعت جميع الدول العربية لأنظمة تسلطية تعاني من سلسلة من الأزمات المختلفة، ولم يسجل لأي نظام عربي أي مبادرة في الإصلاح أو الانفتاح السياسي، حيث ركزت النخب الحاكمة في البلاد العربية على الاستمرار في الحكم، وبالتالي استمرار هيمنتهم على السلطة والدولة في آن واحد[3].

[1] -William L.A.Cleveland,**Modern History of the Middle East**,**Boulder**:**West view Press**,1990,P62.

[2] -Albert، Hourani, **Arabic Thought in the Liberal Age: 1798-1939,** Oxford:Oxford University Press, 1970, P.174.

[3]– برهان، غليون، **المحنة العربية، الدولة ضد الأمة**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993، ص215.

الفرع الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 ومشروع الشرق الأوسط الكبير 2004

عرفت المنطقة العربية بصفة عامة بعد تفجيرات برجي التجارة في الحادي من سبتمبر بأمريكا كانت بداية لتدخل في شؤون الدول العربية والإسلامية وذلك تمت ذريعة الإصلاح، ومن خلال هذا الفرع نتطرق لهذه الأسباب بداية من أحداث 11 سبتمبر 2001 (أولاً)، ومشروع الشرق الأوسط 2004 (ثانيًا).

أولاً: أحداث 11 سبتمبر 2001

جاءت إحداث الحادي عشر من أيلول عام2001م لتكشف عن عمق الأزمة التي يعاني منها العالم العربي والتي تتمثل بغياب الحرية والعدالة، ونقص المعرفة، وعمق الهوة بين الأغنياء والفقراء وغيرها من الأمراض والتشوهات التي عُدِّت البيئة الخصبة لنمو الأفكار المتطرفة ونشوء الحركات الإرهابية، ولذلك أخذ الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، في ممارسة الضغوط على الأنظمة العربية للتوجه نحو الإصلاح، وقد استجابت بعض الدول العربية على استحياء بإجراء إصلاحات جزئية أشبه بعمليات التجميل، وذلك لاحتواء الضغوط الخارجية، الأمر الذي يعني أن العالم العربي لا زال أمامه طريق طويل[1]، وبحاجة ماسة لإجراء إصلاحات جذرية لمواجهة الأخطار المحدقة به، ولخلق واقع جديد يليق بأبناء هذه الأمة. فالدولة القوية والناجحة والحريصة على أمن مواطنيها، وتقدمهم واستقرارهم، وسعادتهم، هي التي تبادر بالإصلاح، والتصدي للأخطار والتحديات الكبرى الوطنية والقومية[2].

ثانيًا: مشروع الشرق الأوسط الكبير 2004

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، والاحتلال القهري للعراق 2003، والمبادرة الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الكبير 2004، وما تحمله من دلالات غير آمنة، دفع

[1]– محمد، تركي بني سلامة، «**الإصلاح السياسي والحركات الإصلاحية في المنطقة العربية**»، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متاح على الموقع،https://www.politics-dz.com، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ : 2021/05/20، س: 21:24

[2]– محمد تركي بني سلامة، نفس المرجع السابق.

المنطقة العربية للعيش في مرحلة من الاضطراب السياسي، تزامن معه قيام الولايات المتحدة الأمريكية بطرح طلباتها التي تؤكد على ركيزة الإصلاح لأحداث الالتزام الأكبر يتقدم الحرية مع طبيعة التحديات المفروضة على واقع دول منطقة الشرط الأوسط، وكانت مستندة على عدد من المسلمات التي يتطلبها الإصلاح والتي من أبرزها:

1-أن منطقنا العربية تحتاج إلى برنامج طويل من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تقوم على فكرة وجود الإهمال والتقصير أو عدم الاكتراث بالأوضاع القائمة، بل أن الإصلاح هو عملية ديناميكية حيوية مستمرة ينبغي أن تكون دائمًا نشطة مهما كانت قوة الأمة ورصيدها الحضاري.

2-إن المنطقة هي جزء من كل، تداخلت فيه المصالح وتقاطعت، لدرجة أصبح معها النزوع إلى الانعزال أو التقوقع داخل جدران وهمية أو حقيقية أمرًا غير متاحًا وهو على شيء من المنطق الذي حددت شروطه ومفاهيمه حالة التقدم التقني، وهذه أوجدت ثقافة كونية جديدة يصعب التمرد عليها أو رفضها أو مقاومتها[1].

3-إن قيم العدل والحرية والديمقراطية ، هي قيم مليئة بالإغراءات الجميلة التي لا يستطيع أحد أن يقاومها لما فيها من فوائد منذ أن كانت أفكارًا إلى أن تصبح ممارسة طبيعية يعيشها الناس يوميًا في أي مكان وزمان.

إن كل ذلك شكل تحديًا سياسيًا أمام دول المنطقة العربية التي بدأت تواجه جملة من القضايا منها: عدم تفعيل دور المرأة، وقضايا الفساد السياسي والمالي والإداري وحتى الاقتصادي، وفقدان المشاركة السياسية، بعد أن أصبح المواطن العربي خارج العملية السياسية نسبيًا وخاصة في عملية صناعة القرار، وغياب وثائق للحقوق والحريات العامة وبالأخص حرية الرأي والتعبير، كل هذه التحديات الخطيرة وقفت عائقا أمام محاولات الإصلاح وبناء الحكم

[1]- فهد ، العرابي الحارثي، **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية.. والعدل**، أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص ص (12-11).

الرشيد، التي تحتاج إلى معالجة تستدعي بالفعل القيام بعملية إصلاح شاملة لتذليل تلك العقبات وتسهيل الطريق أمام تطبيق مبادئ الحكم الرشيد من أجل إطلاق عملية تنموية متكاملة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة.[1]

المبحث الثاني : متطلبات الإصلاح السياسي

نتطرق من خلال هذا المبحث الموسوم بمتطلبات الإصلاح السياسي نتعرف على آليات الإصلاح السياسي ومستوياته (المطلب الأول)، ودوافع وأهداف الإصلاح السياسي (المطلب الثاني).

المطلب الأول : آليات ومستويات الإصلاح السياسي

لتحديد الأبعاد الحقيقية للإصلاح السياسي لابد من معرفة آلياته ومستوياته وهو ما سنتطرق اليه بالتفصيل في هذا المستوى من الدراسة .

الفرع الأول: آليات الإصلاح السياسي

إذا كان الإصلاح السياسي بمفهومه العام يستخدم للإشارة إلى عملية إحداث تغيرات على مستوى النسق السياسي انطلاقا من مبدأ ممارسة الحكم وفق آليات ديمقراطية، فإن الإصلاح كآلية وعملية تقتضي وجود مجموعة من المرتكزات التي من شأنها حماية وضمان مشاركة الأفراد بحرية في اتخاذ القرارات التي تعني شؤون حياتهم وخاصة القرارات السياسية، وعليه فإن هناك مجموعة من المرتكزات التي تقوم عليها العملية الإصلاحية من اجل تعزيز مؤسسات الحكم الراشد والأنظمة الديمقراطية وتتمثل هذه المرتكزات في[2]:

[1]– هشام ، سلمان حمد الخلايلة، **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999–2012**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط)، 2012 ، ص 39.

[2]– زينب، ياحي، نفس المرجع السابق ، ص17.

- اعتبار الحرية جوهر عملية الإصلاح السياسي والنظم الديمقراطية التي تحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، واحترام كافة الحقوق والحريات، في ظل وجود مؤسسات سياسية فعالة خاضعة للدستور.

- جعل الدستور أساس الدولة وبالتالي يجب أن لا يتناقض مع طبيعة النظام السياسي القائم، ويجب أن يتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، وهذا ما يفرض عليه ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية وإزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي.
- ضمانة كافة الحريات التعبير كحرية الصحافة والسعي لإقامة انتخابات نزيهة بشكل يضمن التداول السلمي على السلطة مع تحديد أنماط الحكم، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية ومن الشفافية ، والقضاء على الفساد في إطار يؤكد الحكم الراشد.
- إطلاق حريات تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وتعديل القوانين المقيدة لحريات تكوين الجمعيات والنقابات مهما كانت ذات طابع سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافة وضمان حرية التمويل والحركة، وتعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني وتفعيل سبل المشاركة في الحياة السياسية، وضمان الإسهام الفعال للمجتمع المدني في مواجهة المشكلات التي تتطلب روح العمل الجماعي.
- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية وضمان مشاركة مختلف التيارات الفكرية والقوى السياسية والمدنية[1]، والوعي بحق الاختلاف وقبول التعددية بمعناها الواسع، وبمخاطر الاستبداد السياسي ونبذه ، في ظل وجود ثقافة سياسية تؤمن بالمشاركة الطبيعية للجميع وحق التداول السلمي على السلطة.

[1]- سهام ، بنت محمد حلوة، **الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق**، مقال منشورة بتاريخ 10 أكتوبر 2013، على صراحة نيوز، متاح على الموقع : http://www.sarahanews.net/archive/الإصلاح-السياسي-بين-المفهوم-والتطبيق.html تاريخ الاطلاع على صفحة الويب : 2021/05/18، س: 18:15.

الفرع الثاني : مستويات الإصلاح السياسي

هناك ثلاث مستويات تقريبا لعملية الإصلاح السياسي حيث سنعمل على تحليلها في هذا العنصر الخاص بها تتمثل مستويات عملية الاصلاح السياسي فيما يلي[1]:

اولا : المستوى الأول

اتخاذ سياسة الإصلاح كإستراتيجية هدفها الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها، وتعتمد على أدوات بناء القوة من الأسفل بصورة تدريجية وتراكمية وسلمية ، كما يعتمد على أساليب التأثير على المجتمع المدني ومكوناته على حد تعبير " انطونيو غرامشي " إلى أن تتمكن من الاستحواذ والسيطرة على المجتمع السياسي فيما يسمى بحرب المواقع.

ثانيا : المستوى الثاني

الإصلاح كعملية تطوير مجتمعي مستمر تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية ، وهو ما يندرج ضمن الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الاقتصادي وغير ذاك.

ثالثا : المستوى الثالث

هذا المستوى متعلق بإصلاح الفرد وتقويمه، من خلال تطوير قدراته الذاتية وتوسيع مدركاته ومعارف، والارتقاء بالمنومة الأخلاقية والنفسية للفرد من اجل تحسين تفاعله مع الآخرين[2].

ولقد كان لظهور قوى سياسية جديدة نتيجة للتغييرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أن تحصل هذه القوى على درجة معينة من الاستقلالية السياسية، وأن تنجح جهود الشعب في المشاركة بالحياة السياسية وتنهار القوى السياسية القديمة المستبدة، ولقد كان لسعي

[1]- العيد ، شعبان، **الإصلاح السياسي في الجزائر: 2008-2013**، (مذكر ماستر، قسم العلوم السياسية، تخصص رسم السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2013-2014، ص24.

[2]- العيد شعبان، نفس المرجع السابق، ص ص(25-24).

الشعب بجعل السلطة بيده أن يكون هناك اعتراف بتجمعات الافراد للدفاع عن ارادتهم ومصالحهم على ضوء ما تملكه كل مجموعة منها الحق في التعبير[1].

من هنا يمكن القول أن الضمان الوحيد لأن تكون السلطة السياسية معبرة عن الشعب ومصالحه، ولأجل ممارسة التحديث السياسي يجب أن تقوم السلطة على مشاركة سياسية شعبية فاعلة من خلال إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع، أو الشعب في أن يكون له نصيب في اتخاذ القرار مع وزن في توزيع عادل لثمار النشاط الاجتماعي- الاقتصادي المادي والمعنوي.

أن مثل هذه السلطة للشعب تمكنه الخوض في غمار التغيير الاجتماعي- السياسي الجذري الذي يشكل لب عملية التحديث ويؤكد الهوية العربية المستقلة في النموذج العربي للتحديث[2].

المطلب الثاني : دوافع وأهداف الإصلاح السياسي

سنعمل على تحليل دوافع الإصلاح السياسي وأهدافه في هذا المستوى والذي سيبين لنا أكثر شكل الإصلاح السياسي ويزيل الكثير من الغموض عنه.

الفرع الأول : دوافع وأشكال الإصلاح السياسي

لقيام الإصلاح السياسي لابد من دوافع وأشكال، وهما ما سنتطرق اليه في هذا العنصر الهام من الدراسة.

أولاً: دوافع الإصلاح السياسي

رغم التباين الواضح في البيئة الداخلية، والظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وكذا السياق التاريخي، والحضاري، الذي يميز الدول، وأنظمتها السياسية، إلا أن هناك شبه إجماع في أوساط المفكرين السياسيين، حول أهم دوافع التحول السياسي، التي تم تصنيفها إلى صنفين داخلية وخارجية.

---

[1]- خميس ، دهام حميد، «التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي»، **مجلة مداد الآداب**، العدد4، الجامعة العراقية، د ت ، ص536.

[2]- خميس، دهام حميد، نفس المرجع السابق، ص ص(536-537).

1)-الدوافع الداخلية للإصلاح السياسي :

ا)-**تدني مستوى الشرعية:** الشرعية السياسية مستمدة من الرضا المجتمعي، وحرية اختيار الشعب، باعتباره مصدر السلطات والتشريع في النظم السياسية الحديثة، فالشرعية التي تستمد منها الأنظمة السياسية قوتها وضمان استمرارها تمكن من فهم المشاكل التي تعاني منها هذه الأنظمة، واستمرار شرعية أي نظام يتوقف على قوة الأداء وكذا مدى الوفاء بالالتزامات المعقودة نحو المجتمع، وبالتالي تراجع الأداء الوظيفي للنظام يؤدي إلى تراجع شعبيته، ومن بين الأسباب المؤدية إلى أزمة الشرعية ما يلي:

ب)-تغير القيم الاجتماعية السائدة التي تصبح أقل تقبلا للحكم التسلطي، وبالتالي يفقد النظام السياسي شرعيته من خلال تغير القيم، كتمسك النظام بالشرعية التاريخية والثورية.

ج)-عجز النظام السياسي على استيعاب فئات جديدة في المجتمع يعجز عن توفير فرص المشاركة لها .

د)-ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، وهو ما يخلق فجوة بين النظام والمجتمع، ويصبح ضعف المؤسسة التشريعية سببا مباشرا لأزمة الشرعية التي قد يعانيها النظام[1].

هـ)-**الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:** حيث أن هناك علاقة بين متغيري النمو الاقتصادي والتحول السياسي، فكلما كان هناك نمو اقتصادي السياسي، فكلما كان هناك نمو اقتصادي خصوصا الاقتصاديات المنتجة، ساعد ذلك على التغير السياسي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى تلبية حاجيات المجتمع، وينمي أحاسيس الثقة بين المواطنين ويخلق لديهم قيما وتوجيها جديدة، مما يؤدي بهم إلى رفض كل شكل من أشكال السلطوية[2]، إضافة إلى

[1]- لخضر، خبيطة، «الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011(2015-2011)»، **مجلة مدارات سياسية**، الجزائر، عدد ديسمبر 2014، ص240.

[2]- عبد الحميد، الأنصاري، «نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني»، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد272، أكتوبر 2001، ص97.

أن النمو الاقتصادي يساعد على خلق بدائل غير حكومية للثروة والسلطة، ويؤدي إلى اتساع نطاق الطبقة المتوسطة الحضرية التي تؤدي دورا أساسيا في الحياة السياسية، كما أن التحول نحو نظام سياسي ديمقراطي يكون أسهل في المجتمعات التي تحقق التوازن بين المصالح الاجتماعية، أي تحقيق حد أدنى من التوزيع الاجتماعي العادل للثروة، مما يسمح بالتماسك الاجتماعي وعدم حصول تناقضات قد تقود إلى العنف وعدم الاستقرار السياسي[1].

و)-نمو الثقافة السياسية: لا يتحقق التغيير دون وجود ثقافة سياسية، أو وعي سياسي، حيث أن غياب القافة الديمقراطية في المجتمع، تدفع الأفراد إلى عدم المساهمة الواعية في عملية التغيير السياسي، وزيادة مستوى التعليم وانتشار وسائل الاتصال، وانتشار الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي والبصري، فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، أدى إلى زيادة الوعي الساسي، والثقافي، وإدراك الناس لحقوقهم السياسية، وهو ما يعتبر عاملا مسهلا لعملية التحول الديمقراطي.

ي)-العامل الديني: شكلت علاقة الدين بالتغيير السياسي والاجتماعي، محور اهتمام علماء السياسة والاجتماع الأوائل مثل: ماكس فيبر، وماركس، ودور كايم، وغيرهم...، حيث رأوا أن الدين معيق لتحركات الأفراد، ويبدد رغبتهم في التغيير، ويحول دون مواجهتهم لمشاكل الواقع من أجل تغييرها، حيث يعتقد هؤلاء، أن الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحرومة، تتجه أكثر من غيرها للدين، هروبا من الواقع الصعب والظروف المعيشية المزرية وأن الواقع المعاش قدر محتوم[2]. غير أن التحولات السياسية في النصف الثاني من القرن العشرين، وتصاعد الظاهرة الدينية، دفعت الأكاديميين إلى إعادة النظر في الأفكار والأطروحات السابقة المتعلقة بعلاقة الدين بالتحول السياسي.

---

[1]- صامويل ،هانتغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ت ر: عبد الوهاب علوب، جامعة أوكلاهوما للصحافة ، ص 121.

[2]- برهان، غليون، **بيان من أجل الديمقراطية**، ط5، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، 2006، ص ص(24-23).

2)- الدوافع والضغوط الخارجية

التداخل بين الوحدات السياسية، والثورة العلمية، والتكنولوجية، وتطور وسائل الاتصال، والمواصلات، وتحول العالم في إطار العولمة إلى قرية صغيرة، خلق شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات، زادت من عملية التأثر والتأثير بين هذه الوحدات السياسية ،خصوصا من طرف الدول الكبرى، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات، والجمعيات غير الحكومية، والرأي العام العالمي، التي أصبحت تفرض نمطا معينا من الضغط على الأنظمة السياسية، ببعض الملفات السياسية، والاقتصادية، وغيرها...، كالديمقراطية، ونظام الحكم، وحقوق الإنسان، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، ويأخذ أشكالا مختلفة وهي:

ضغوط الدول المانحة على الدول المتلقية للمعونات، من أجل الإسراع في عملية التحول الديمقراطي، حيث ربطت الدول المانحة المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية.

ضغوط المؤسسات الدولية، سواء المؤسسات المالية أو غيرها من المنظمات الأخرى، وهذا لتشجيع الإصلاحات السياسية في الدول الأخرى من أجل إنشاء منظمات مستقلة عن الدولة، واهتمت المؤسسات الدولية بالمفهوم الشامل للدولة، الذي يتضمن أبعادا ومؤشرات عديدة تتعلق بقضايا الفساد، والشفافية، والانتخابات، فاعلية الحكومة، والاستقرار السياسي، والعنف، والإرهاب، وغيرها... [1]

ثانيا : أشكال الإصلاح السياسي

يأخذ الإصلاح السياسي مجموعة من الأنماط والأشكال أهمها:

1)-النمط السلمي: يحد هذا النمط للانتقال من نظام سياسي إلى آخر، دون اللجوء إلى العنف أو الثورة العنيفة كأداة للتغيير، كأن يبادر قادة النظام الشمولي لسبب من الأسباب إلى القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية عميقة، أو أن تقوم السلطة بالتفاوض مع المعارضة من أجل توافق سياسي بين الطرفين.

[1]-لخضر، خبيطة، نفس المرجع السابق، ص 241.

2)- النمط العنيف: وهنا يحدث التحول السياسي باللجوء إلى العنف، كونه السلوك الوحيد المتاح للعبير عن المطالب، وحماية المصالح، ويحدث العنف نتيجة العجز عن تغيير الوضع القائم بطرق سلمية. ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه عندما يصبح التغيير أمرا ملحا ويتعذر تحقيقه فإن تجسيده مرهون بالقوة أي الثورة العنيفة الشاملة[1].

3)- الإصلاح الجزئي: يتمثل في إصلاح وتحسين للوضع العام للمجتمع من الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي كالإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري[2].

4)-الإصلاح الشامل العميق (الثوري): يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ثم يمتد ليشمل نواحي النظم الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتربوية وغيرها، وهذا بعد عجز القوى التقليدية بمختلف أنماطها وأشكالها عن مواجهة التحديات ومتطلبات التنمية وإجراء تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وإيديولوجية عميقة ومراجعة شكل السلطة السياسية، وتبديل الهرم الاجتماعي وإرساء تقاليد سياسة وثقافة جديدة[3].

الفرع الثاني : أهداف الإصلاح السياسي

إن الإصلاح السياسي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تشكل في الغالب مضمونه وأسسه، من اجل تحسين أداء النظام السياسي وتتمثل فيما يلي:

أولاً: توسيع رقعة المشاركة السياسية:

كون نظام الحكم في غالبية الدول العربية نظام قائم على فئة سياسية ضيقة تتداول الحكم وتهميش باقي الفئات، وهذا ما يتعارض مع مطالب الشعوب ويتسبب في أزمة التمثيل الاجتماعي والسياسي، ويودى إلى انفصال السياسة عن المجتمع، وصول الحياة السياسية إلى أفق مسدود[4]، من خلال إصلاح الأنظمة وتوسيع رقعة المشاركة السياسية وتفعيلها وإشراك جل

[1]- لخضر، خبيطة، نفس المرجع السابق، ص 242.

[2]- ثناء، فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص192.

[3]- المرجع نفسه، ص157.

[4]- العيد شعبان، نفس المرجع السابق، ص30.

الفئات الشعبية حتى وان كان بمشاركة دنيا كإبداء الرأي إلى أن تنتهي بإقرار مبدأ التداول الديمقراطي على السلطة وتبنى النهج الديمقراطي الحديث.

ثانيًا: إعادة تنظيم المجال السياسي للنظم

بحيث لا نستطيع الإقرار بوجود مجال سياسي بالمعنى الحديث، تمارس فيه السياسة وتنعكس فيه تناقضات البنية الاجتماعية على نحو يمنع التعبير عنها تعبيرا فوضويا وبسبب غياب هذا المجال، فإن تناقضات المجتمع وهي طبيعية وموضوعية لا تعبر عن نفسها تعبيرا سياسيا بالمعنى الدقيق، لا تجد لنفسها قنوات تصريف ضرورية تحفظ للمجتمع والكيان حقوقه وتوازنه في نفس الآن، لذلك عادة ما تميل تلك التناقضات الاجتماعية إلى الإفصاح عن نفسها في أشكال تضع المجتمع الوطني أمام انقسام داخلي حاد يطيح بكل الروابط بين فئاته المختلفة، والمشكلة في غياب هذا المجال السياسي الحديث، تكمن في أن السياسة تحيد عن قواعدها وأخلاقياتها، فتميل إلى التعبير عن نفسها في صوره عنف، إذ لا يمكننا أن ندرك الأسباب العميقة لتنامي ظواهر العنف السياسي والتطرف في الوطن العربي إلا بالعودة إلى هذا الخلل الخطير في نظام السياسة وقواعدها فحين لا يكون في وسع المجتمع أن يمارس حقه الطبيعي في التعبير السياسي بالوسائل السلمية والحضارية وحين يكون القمع هو جواب السلطة عن مطالبه وحقوقه، فإن ذلك يدفعه دفعا إلى محاولة تحقيق ذلك ولو بالقوة[1].

ثالثًا: تجديد مصادر الشرعية

باعتبارها في معظم الدول العربية مصادر تقليدية تستند إلى العصبية القبلية والعشائرية أو العائلية أو الطائفية أو المذهبي[2]، وهذا ما يجعلها في حاجة إلى إعادة بناء الشرعية والانتقال بها إلى الشرعية الحديثة القائمة على الشرعية الدستورية الديمقراطية القائمة على التعاقد والاختيار الحر.

[1]- زينب ياحي، نفس المرجع السابق، ص15.

[2]- عبد الإله، بلقزيز، **في الإصلاح السياسي والديمقراطية**، لبنان : الشركة العالمية للكتاب ، 2007، ص75.

خاتمة الفصل:

كخاتمة لهذا الفصل المتعلق بالإطار العام للإصلاح السياسي توصلنا إلى أن الإصلاح السياسي متميز عن باقي المفاهيم المشابهة له، فهو يعتبر بمثابة عملية تعديل في النظام السياسي بما يضمن الإرتقاء بهذا النظام إلى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية الحقيقية ومعالجة الاختلالات الهيكلية في هذا النظام التي تحول دون بناء المجتمع الديمقراطي والعمل على تطوير بنية المؤسسات السياسية في الدولة، مع التأكيد على عدم المساس بأسس النظام السياسي القائم. وبالرغم مما قيل فان هذا المصطلح يتداخل مع العديد من المفاهيم ، مثل التنمية السياسية، التحديث السياسي، والتغيير السياسي، وجميعها تصب في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع مضامين وآليات التحول سواءً تعلق الأمر بشكله أو بمضمونه.

والأهم أن للإصلاح السياسي مجموعة من المرتكزات التي يقوم عليها من أجل تعزيز مؤسسات الحكم الراشد والأنظمة الديمقراطية وتتمثل هذه المرتكزات في اعتبار الحرية جوهر عملية الإصلاح السياسي والنظم الديمقراطية التي تحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، واحترام كافة الحقوق والحريات، في ظل وجود مؤسسات سياسية فعالة خاضعة للدستور، وجعل الدستور أساس الدولة، وإطلاق حريات تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وتعديل القوانين المقيدة لحريات تكوين الجمعيات والنقابات مهما كانت ذات طابع سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أوثقافة وضمان حرية التمويل والحركة، وتعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني وتفعيل سبل المشاركة في الحياة السياسية، وضمان الإسهام الفعال للمجتمع المدني في مواجهة المشكلات التي تتطلب روح العمل الجماعي.

الفصل الثاني :

مستوى استجابة الأنظمة السياسية في تونس والجزائر للإصلاح السياسي عقب الثورة والحراك

مقدمة الفصل :

شهدت بعض الأقطار العربية موجة من الاحتجاجات الشعبية تحت العديد من التسميات فهناك ففي 2011 اطلق عليها اعلاميا بالربيع العربي أو ثورات الربيع العربي، ومن بين الدول التي عاشت هذه التجربة الدولة التونسية و ادت في النهاية الى اسقاط النظام السياسي للرئيس زين العابدين بن علي وفي 2019 نظم المجتمع الجزائري ما سمي بالحراك من اجل ايقاف العهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة. حيث بعد سقوط الانظمة السياسية في هاتين الدولتين عقب الثورة والحراك يفترض بهما الدخول في مرحلة إصلاحات سياسية تتوافق وطموحات مجتمعيهما وعليه سيتم تحليل هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين :

- المبحث الأول : الوضعية الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى الثورة والحراك في تونس والجزائر.
- المبحث الثاني : مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية وقوانين الانتخابات في تونس والجزائر.

المبحث الأول : الوضعية الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى الثورة و الحراك في تونس والجزائر

سنتطرق ضمن هذا المستوى من الدراسة الى الوضعية الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى الثورة والحراك في تونس والجزائر .

المطلب الأول : الوضعية الاجتماعية والسياسية قبل الثورة في تونس

من خلال هذا المستوى من الدراسة سنتطرق للوضعية الاجتماعية والسياسية قبل الثورة في تونس والتي من المفروض انها كانت السبب لإسقاط النظام السياسي السابق وقيام انظمة سياسية متتالية.

الفرع الأول : الوضعية الاجتماعية قبل الثورة في تونس

قبل التطرق للوضعية الاجتماعية قبل الثورة في تونس، وجب علينا تعريف مفهوم الثورة. والتي تعتبر أحد المفاهيم المقاربة والمتداخلة مع مفهوم الإصلاح ، حيث كانت الاحتجاجات الشعبية تصل لدرجة الثورة ضد الأنظمة الحاكمة وهو أحد الآليات الدافعة نحو الإصلاح والديمقراطية[1].

أولاً: تعريف الثورة

لقد تعددت تعاريف الثورة بتعدد وجهات نظر الباحثين وخلفياتهم من ذلك:

–تعريف المفكر "**روجر بيترس** Roger Petersen" : والذي يرى بأن الثورة تبدأ على شكل احتجاجات تأخذ بعدًا شعبيًا تكسر حاجز الخوف أو ينسى الناس الخوف، ومن ثمّ تتحول إلى غضب شعبي عارم يطلق عليه صفة ثورة"[2].

[1] – سمير باهي، **الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات والضغوط الدولية–دراسة لنموذجي تونس وليبيا–**، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة01)، 2018/2017، ص17.

[2] – سمير باهي، المرجع نفسه، ص17.

ثانيًا: انتشار الفساد وغياب العدالة الاجتماعية

تعددت مظاهر الفساد في جميع مفاصل الدولة وعلى رأسها القطاع الاقتصادي في ظل حكم الرئيس زين العابدين بن علي، وهو ما أكدته التقارير الدولية فبحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 صنفت تونس ضمن المرتبة 62 من أصل 180 دولة شملها التقرير، من حيث تفشي درجة الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وفي نفس الإطار تشير الباحثة "بياتريس إيبو" من مركز الدراسات والبحوث الدولية إلى أن نزوجة الرئيس المخلوع وأفرادًا من عائلته نجحوا في الوصول إلى جميع الشركات الكبرى عبر أداء دور الوسيط في جميع عمليات الخصخصة وطلبات الشراء الكبرى والحصول على عمولات من هذه الشركات[1].

كما تميزت الوضعية الاجتماعية بغياب العدالة الاجتماعية ويرجع ذلك أساسا إلى التمييز بين الشريط الساحلي التونسي والمناطق الداخلية والجنوبية من خلال مختلف برامج التنمية والاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية، وعدم التوزيع العادل للناتج الخام بين سكان تلك المناطق، الأمر الذي غذى شعورهم بالإقصاء فكانت تلك المناطق صلب الحركات الاحتجاجية التونسية الشعبية التي بدأت في 17 ديسمبر 2010 في سيدي بوزيد وانتقلت إلى القصرين، قبل أن تنتقل إلى العاصمة وبقية أنحاء البلاد، ولقد أكد هذا التوجه استطلاع الرأي الذي أجراه المعهد الوطني التونسي للإحصاء، فقد أبدى 37 % من سكان المدن الجنوبية وخاصة سيدي بوزيد والقصرين أنهم يتعرضون إلى التمييز على أساس الدخل، فيما كانت النسبة 5 % في المناطق الساحلية، بما في ذلك العاصمة تونس، وبالمثل شعر 23 % من مواطني القصرين أنهم يتعرّضون إلى التمييز على أساس منطقتهم، بالمقارنة مع 8 % في المناطق الساحلية، كما أعرب ما نسبته 73 % من السكان عن معدّلات عالية من الاستياء إزاء خدمات الرعاية الصحية وأيضاً الرعاية الاجتماعية، ويعتقد بحسب نفس الاستطلاع ما يقرب من 70 % من

[1] – العربي ، صديقي، **تونس ثورة المواطنة**، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص10.

الذين شملهم المسح أن عدداً كبيرًا من سكان المناطق الجنوبية الذين يستحقون دعم مؤسسات وخدمات الرعاية الاجتماعية كغيرهم من السكان لا يحصلون عليها[1].

ثالثًا: اتساع دائرة الفقر وتراجع مستوى القدرة الشرائية

تضاربت الآراء حول نسب الفقر والمعطيات المتعلقة بمستوى القدرة الشرائية للسكان في تونس بين التصريحات الرسمية التي تؤكد تراجع عدد السكان الذين يصنفون تحت خط الفقر، وتحسن القدرة الشرائية للسكان، وبين الأرقام التي تقدمها بعض التقارير الدولية والتي عكست نسبا متزايدة للفقر مع تراجع واضح للقدرة الشرائية على ضوء ارتفاع معدلات التضخم الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بسبب تراجع قيمة الدينار التونسي، حيث أن نسبة الفقر وصلت إلى أرقام عالية بداية من سنة 2000 والتي وصلت إلى 21.5% وهي النسبة الأعلى منذ استقلال تونس سنة 1956، ويرى المتابعون للشأن الاقتصادي التونسي على غرار الباحث محمد فايز فرحات أن برنامج الشراكة الأورو متوسطية الذي وقعته تونس سنة 1995 – والذي سيأتي تفصيله خلال لاحقا من هذه الدراسة– كانت له انعكاسات سلبية والذي ترجمته مؤشرات اقتصادية عديدة من بينها ارتفاع معدلات الفقر نتيجة لاتجاه الدولة في تونس لتشجيع خوصصة القطاع العام، الذي تبعه إحالة الكثير من العمال للبطالة، فضلا عن ارتفاع مستوى الأسعار نتيجة لفرض المزيد من ضرائب القيمة المضافة على السلع والخدمات، كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في تراجع مستوى القدرة الشرائية لدى السكان من جهة، وارتفاع نسبة الفقر من 6% في بداية تسعينيات القرن الماضي إلى أكثر من 20 % في بداية الألفية الثالثة[2].

[1] – سمير باهي، نفس المرجع السابق، ص129.

[2] – محمد، فايز فرحات، **أبعاد التحول الديمقراطي في تونس**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص182.

الفرع الثاني : الوضعية السياسية قبل الثورة في تونس

ساهمت الوضعية السياسية للنظام السياسي التونسي في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي الذي بقي في السلطة لأكثر من 20 سنة ، والتي شكلت في مجموعها الأسباب غير المباشرة لتحول الحركات الاحتجاجية التي اندلعت في تونس إلى ثورة شعبية عارمة ، تنادي بإسقاط النظام السياسي.

ومن بين مظاهر هذه الوضعية السياسية نذكر ما يلي :

أولاً : احتكار السلطة

اتسمت الأوضاع السياسية في تونس باحتكار السلطة التشريعية والتنفيذية في يد الرئيس بن علي، ودعوة بعض رموز النظام السياسي التونسي في عهد بن علي في أواخر سنة 2009 إلى إعادة تكريس مبدأ الرئاسة مدى الحياة الذي كان معمولا به في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة، وقد لقيت هده الدعوات دعما من طرف بعض الجمعيات المساندة للرئيس بن علي[1].

لقد وصف السفير الأمريكي بتونس في تقريره لوزير خارجيته لشهر جوان 2008 نظام بن علي بأنه "نظام شبه مافيوي". ونقرأ في هذا التقرير المضروب بطابع السرية المطلقة والذي نشره موقع ويكيليكس بـ "أن تونس تعاني مشاكل كبيرة وأن بن علي هرم وأن نظامه تكلس وأن لا خلف واضح له، إن تونسيين كثيرين محبطون لغياب الحريات السياسية ويشتاطون غضبا ضد العائلة الرئاسية وضد الرشوة والبطالة المستشرية والتفاوت الجهوي كما أن التطرف ينذر بالخطر الدائم.. إن تونس لدولة بوليسية فيها قليل من حرية التعبير والتنظيم ومشاكل خطيرة متعلقة بحقوق الإنسان.. ولكل خطوة تخطى إلى الأمام تليها أخرى إلى الوراء من ذلك ما وقع حديثا عندما أقدم أحد أقرباء الرئيس من خلال وسطاء على اشتراء وسائل إعلام خاصة[2].

---

[1] – ناجي، عبد النور، **الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي**، ط3، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص157.

[2] – عميره، عليه الصغير، **الثورة التونسية بعد عامين ونصف من إسقاط الدكتاتور**، مداخلة في اللقاء السنوي الحادي والعشرون بعنوان محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية، الجماعة العربية للديمقراطية اوكسفورد، 2013/08/31، ص ص6-7.

ثانيًا: زيادة الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع التونسي

كانت معظم التصريحات الرسمية تناقض الواقع الاقتصادي والاجتماعي لتونس، فالإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس في ظل حكم بن علي شملت فقط الشريط الساحلي للبلاد مع إهمال واضح للمناطق الجنوبية[1].

كما تميزت الوضعية السياسية بعدم قدرة الأحزاب السياسية –الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة– في تبني مشروع الجمهورية التونسية الثانية بعد وصول بن علي لسدة الحكم سنة 1987م، واستكانة أحزاب المعارضة تحت جناح السلطة، رغبة في حصولها على امتيازات من الحكومة أو استفادتها من تمويل الدولة وعدم التضييق على نشاط قياداتها.

بالإضافة إلى الرقابة اللصيقة للحزب الحاكم "التجمع الدستوري التونسي" وحضوره المكثف على مختلف المستويات والقطاعات وطنيا وجهويا ومحليا، من خلال انتشار ما سمي بـ "لجان التنسيق الحزبي"، التي كانت ترفع تقارير دورية للجنة المركزية للحزب ، وهو ما خلق تضيقا كبيرا على الحريات الفردية، الأمر الذي غذى شعور التونسيين بالغضب والاحتجاج، وغياب النزاهة عن جميع الانتخابات التي أجريت في عهد الرئيس السابق بن علي من خلال حصد حزب التجمع الديمقراطي التونسي لأغلبية مقاعد البرلمان في جميع الانتخابات التشريعية من خلال العمل بنظام الأغلبية بدل النسبية الذي يسمح للأحزاب الأخرى التمثيل في البرلمان، وتربع بن علي على سدة الحكم في تونس لخمس مرات متتالية في الانتخابات الرئاسية بنسب تكاد تصل إلى 100 %، مع تأكيد التقارير الصادرة من بعض الهيئات الدولية عن وجود حالات تزوير بالنتائج[2].

إن المتتبع للوضع السياسي السائد في الجزائر وتونس في تلك الفترة يرى أن المركز الأساسي للسلطة هو مؤسسة الرئاسة وهي المهيمنة عليها، وقد وصلت الأحزاب السياسية في

[1] – ناجي، عبد النور، نفس المرجع السابق ، ص 154.

[2] – ناجي، عبد النور، المرجع نفسه ، ص157.

هذه البلدان إلى القناعة نفسها، وأنه لا داع للمنافسة ولا المشاركة ولا النقد إلا في الانتخابات، وهذا ما أدى إلى إفراز منطق ثلاثي : نخب تبحث عن الحفاظ على السلطة، وأحزاب سياسية تعمل على معارضتها من أجل الحصول على جزء على الأقل من هذه السلطة، ومجتمع يبحث عن طريق أحزاب سياسية وغيرها من طرق ووسائل للتعبير بهدف المفاوضة على حصة من هذه السلطة، فالكل يهدف إلى السلطة التي تشكل الانتخابات مصدرها وجوهرها، وهذا ما يسمّيه بعض المحلّلين بالديمقراطية المحدودة **(خوان لينز)**. فشكل الدور الذي لعبه النظام السياسي في الجزائر المتعدّد الأوجه يجعل الحكم قريبا من النمط التعبوي، حيث تصبح الحكومة في هذا النمط سلاحا تنظيميّا يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع وتغيير بنيته، وهذا ما يؤدي إلى ظهور نظام جديد من الولاءات والأفكار يلغي كلّ منافسة أو معارضة أو على الأقل يحتويها[1].

المطلب الثاني: الوضعية الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى الحراك في الجزائر

من خلال هذا الجزء نتطرق للوضعية الاجتماعية قبيل الحراك في الجزائر ، ثم الوضعية السياسية قبيل الحراك .

الفرع الأول: الوضعية الاجتماعية قبل الحراك في الجزائر

قبل التطرق للوضعية الاجتماعية قبل الحراك في الجزائر وجب علينا التعريف بالحراك، والذي يختلف كليا عن الثورة وباقي المفاهيم الاخرى .

أولاً: تعريف الحراك السياسي :

1)–يعرف الحراك السياسي على أنه تأثير مجموعة من الأفراد والجماعات في حركة النظام السياسي[2].

---

[1] – نبيلة ، بودي ، «الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية، قراءة في الخلفيات، السياقات والنتائج»، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية–جامعة الجزائر3، العدد8، جوان 2017، ص37.

[2] –علي، الزعبي ، **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي حالة الكويت**، الكويت : مركز الخليج والجزيرة العربي، الكويت، 2015، ص28.

2)- وقد عرف الحراك السياسي أيضا: على أنه تلك الموجة من المظاهرات والاحتجاجات والاعتصام والمسيرات التي اجتاحت عددا من الدول العربية منذ نهاية عام 2010، مطالبة بإحداث تغييرات إصلاحية شاملة في المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية[1].

ثانيًا: انتشار الفساد

يظهر انتشار الفساد في الجزائر بشكل كبير ففي منتصف التسعينات وبعد اغتيال الرئيس الاسبق محمد بوضياف" شهد الفساد تطورًا خطيرًا بسبب فشل مشاريع التسوية بين النظام السياسي والجماعة المسلحة وتحول الفساد إلى آلية من آليات إدارة الصراع داخل أجنحة السلطة وخارجها[2]، فمع انشغال السلطة بالأزمة الأمنية واستئصال الجماعات الإرهابية وتضييق هامش الحريات السياسية، وجدت أطراف أخرى متمثلة في جماعات المصالح وبعض الاشخاص المجال مفتوحا لممارسة مختلف أشكال الفساد بغية تنامي ثرواتهم، خاصة بعد عدم قدرة الدولة على إيجاد مخرج للأزمة الاقتصادية التي كانت تتخبط فيها البلاد.

ففي سنة 1999 قامت صحيفة الوطن الجزائرية الناطقة باللغة الفرنسية بنشر تقرير عن أموال مشبوهة يمتلكها جزائريون في البنوك الأجنبية قدرت ما بين 30 إلى 35 مليار دولار، ما أكده البنك العالمي الذي صرح أن هذه الأموال تعود إلى مسؤولين في السلطة الجزائرية[3].

بعد سنة 2000 عرف الفساد منحى خطيرا في الجزائر، حيث مس كل القطاعات بسب البحبوحة المالية التي عرفتها في هذه الفترة، وسياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في مختلف القطاعات دون الاهتمام بالنتائج، أضف إلى ذلك المنظومة التشريعية المهترئة، في ظل عدم نجاعة آليات الرقابة وضعفها والتي تقوم بمتابعة صرف المال العام[4].

---

[1] -هناء قيصران، «الإصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي»، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة، العدد9، مارس 2020، ص107.

[2] - حليم، ليام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر**، الجزائر: دار الشهاب، ، 2010، ص141.

[3] - عبد، الحميد الإبراهيمي، **دراسة حالة الجزائر في الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 845.

[4] - عبد الحميد ، الإبراهيمي، نفس المرجع السابق، ص46.

فقد عرفت هذه الفترة عدة قضايا فساد كبرى ارتبطت بمسؤولين في الدولة، وكان من أهم قضايا الفساد الكبرى في الجزائر: قضية الخلفية بنك، قضية الطريق السيار، قضية شركة سوناطراك واحد واثنان وغير ذلك من القضايا الكبيرة التي شغلت الراي العام .

وبعد الحراك قامت السلطات الجديدة بمحاكمة المتورطين في الفساد، فيما يُعرف في الجزائر بـ"العصابة" في نظام الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة، ووجهت الاتهامات الى عدد من الوزراء ورجال الأعمال المتورطين في ملفات الفساد [1].

ثالثًا: البطالة في الجزائر قبل الحراك

أن الفترة التي سبقت الحراك في الجزائر تميزت بانتشار البطالة، رغم اعتماد التوظيف في إطار عقود ما قبل التشغيل والشبكات الاجتماعية التي اعتمدتها وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. وعند تتبع الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات نجد أن نسبة البطالة في الجزائر بلغت 9.9% في أفريل 2016 ، حيث انخفضت عما كانت عليه في سنة 2015 والتي بلغت 11.2%، ووصل عدد البطالين 1.198 مليون شخص حسب ما الديوان الوطني للإحصائيات ، أما في ماي 2019 بلغت البطالة 11.4% مقابل 11.7% في سبتمبر 2018، مسجلة تراجعا بـ 0.3 نقطة[2].

وفي ما يخص معدل البطالة لسنة 2019 لدى الشباب من الفئة العمرية 16-24 سنة، فقد بلغ 29.1 في % في سبتمبر. وشكل غير الحاصلين على شهادة، 45.7 %من مجموع المعطلين، وخريجو التكوين المهني نسبة 26.4 %، فيما تشكل نسبة خريجي التعليم العالي 27.9 %[3].

---

[1] – الديوان الوطني للإحصائيات، الإذاعة الجزائرية،
متاح على الموقع: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191229/187725.html تاريخ الاطلاع على صفحة الويب : 2021/06/08 ، س : 21:35

[2] – أطلس بيانات العالم، **الجزائر اقتصاد**، الجزائر-معدل البطالة.
متاح على الموقع: https://ar.knoema.com/atlas/الجزائر/معدل-البطالة تاريخ الاطلاع على صفحة الويب : 2021/06/08، س : 21:36.

[3] – صحيفة العربي الجديد، **بطالة وفقر وفساد... تعرف إلى شرارة غضب الجزائريين**، صحيفة العربي الجديد، متاح على الموقع: https://www.alaraby.co.uk /بطالة-وفقر-وفساد-تعرف-إلى-شرارة-غضب-الجزائريين تاريخ الاطلاع على الويب : 2021/06/08، س: 21:37.

رابعًا: الفقر في الجزائر قبل الحراك

-أما فيما يتعلق بنسبة الفقر فقد قدر خلال الفترة ما بين (2006-2004) بحوالي (5.7%)، أي 2.2 مليون مواطن جزائري يعانون من هذه الظاهرة[1]. ويشير تقرير تم إعداده من قبل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في أواخر جانفي 2020م، إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قفز إلى 15 مليون أي حوالي 38 %من الجزائريين، في حين صرح البنك الدولي في ديسمبر 2020 م إن 10 %من الجزائريين تحت عتبة الفقر، وفي مذكرة أخرى للرابطة في فبراير 2018 م ، تبين أن القدرة الشرائية نزلت خلال السنوات الثلاث الأخيرة أكثر من 37 %، كما سجلت الرابطة ارتفاع نصيب النفقات الذاتية من جيوب الأسر الجزائرية، بما يعادل 46 %من النفقات الإجمالية على الرعاية الصحية. وتشير الإحصائيات الرسمية وفق الرابطة، إلى أن 400 ألف طفل يهجرون المدرسة سنويا ولا يتجه منهم إلى التكوين المهني إلا 250 ألفا أو أقل، إذ يشكل الانقطاع عن الدراسة في الجزائر أحد أهم الاختلالات الكبرى التي يعاني منها التعليم، ويرتفع نزيف التسرب المدرسي خصوصا في الأرياف لبعد المدارس وارتفاع نسب الفقر. في حين أن ظاهرة الأطفال المتشردين تشهد تناميا رهيبا فاق 11 ألف حالة[2].

وذلك ما انعكس على الجانب الصحي للأفراد حيث عجز القطاع العام عن سداد الاحتياجات المتعلقة بتحسين ظروف العلاج في البلاد، كما انعكس سلبا ايضا على جانب التنمية البشرية، حيث احتلت بذلك الجزائر المرتبة (108) عالميا[3]. كما ساهمت أيضا ظاهرة الفقر في إنخفاض وتراجع المستوى التعليمي في الجزائر، حيث برزت الفوارق الإجتماعية بين طبقتي الأغنياء والفقراء، الأمر الذي زاد من نسبة التسرب المدرسي ، نتيجة لعدة عوامل منها

[1] – رشيد ، بوعافية، **السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية تقويمية لحالة الجزائر (2010-2000)**، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر3)، 2010-2011، ص ص (382-380).

[2] – صحيفة العربي الجديد، **بطالة وفقر وفساد... تعرف إلى شرارة غضب الجزائريين**، نفس المرجع السابق.

[3] – رشيد بوعافية، نفس المرجع السابق، ص ص(382-380).

النقص الكمي والكيفي في المدارس الإبتدائية بالإضافة إلى بعد المسافة بين المدرسة والسكان خاصة في المناطق الريفية. فمن حيث التسرب الطوعي من المدرسة نجد (33.58 %)، وبالنسبة للطرد من قبل الإدارة نجد نسبة (10.95 %)، وأما بالنسبة للبعد عن المدرسة نجد نسبة (10.22 %)، ومن حيث نسبة الفصل عن الدراسة من قبل الأولياء نجد (21.70 %) من العدد الاجمالي في هذا الإطار للفترة الممتدة ما بين 2004-2020 [1].

الفرع الثاني : الوضعية السياسية قبل الحراك في الجزائر

يظهر للمتتبعين للوضع السياسي في الجزائر ان هناك سببان رئيسيان في قيام حراك 22 فيفري هما : العهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، وفقدان المصداقية والشفافية بالنظام السياسي لدى المواطن.

أولاً : إعادة ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة

يعتبر إعادة ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة السبب الرئيسي في ايقاد شرارة الحراك الشعبي، وهذا راجع إلى وضعه الصحي الذي لا يسمح بعهدة خامسة من جهة، وتدني مستوى الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري مع كثرة البيروقراطية والفساد من جهة أخرى، ولأنه "بقدر ما يثير هذا الترشح من التساؤلات حول قدرة شخص خصص كل أسفاره إلى الخارج من أجل العلاج، فانه يثير كذلك تساؤلات حول سلطة سياسية عزلت نفسها عن المجتمع بسبب ممارساتها، وبسبب الخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتتالية"[2].

في ظل هذا الواقع المتسم بالغرابة للمواطن عملت الكثير من الأحزاب الموالية للنظام السياسي مثل حزب "تاج" بقيادة عمار غول، إضافة إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني بقياد "جمال ولد عباس"، مع أحزاب أخرى من أجل التسويق

[1] – كنزة ، شرف، وردة ، طاهري، **التحولات السياسية والإقليمية وأثرها على الإصلاح السياسي في الجزائر (2016-2012)**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة)، 2017/2016، ص ص(35-34).

[2] – لويزة ، آيت حمادوش، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي**، قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص2.

لترشيح "الرئيس المقعد والمريض" لعهدة خامسة، وذلك عبر إبراز نضاله السياسي والثوري وإنجازاته الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وتكريماته المتواصلة بواسطة "صورته" أي وضع صورته في مختلف المناسبات، ما أدى إلى استفزاز الشعب الجزائري في الكثير من المحافل الوطنية، لتتجسد بوادر هذا الرفض الشعبي في الشارع من خلال التظاهرات التي تم تنظيمها، وتنسيق معظمها عبر مواقع التواصل الاجتماعي (بناء الوعي المجتمعي)، وخاصة عبر موقع الفايسبوك الذي نال إقبالا وجماهيرية كبيرة من قبل الجزائريين، وكانت أول ردة فعل لرفض العهدة الخامسة من ولاية خنشلة التي قام فيها العشرات من المحتجين بإزالة صورة الرئيس من فوق البلدية والدوس عليها، والمتتبع لتظاهرات الحراك الوطنية يجد أن في بدايتها حملت شعارات تندد وترفض العهدة الخامسة رفضا مطلقا، ضمن إطار سلمي راقي متميز يبتعد عن الشعارات الحزبية والفئوية والاجتماعية، ويخلق نوعا من التحضر. ويقول في هذا الصدد الكاتب عدلي صادق عن الحراك الشعبي، أنه "قد بدا واضحا أن الحراك غير المتوقع بحجمه وقوة دفعه، قد خرج من أعماق المجتمع متأثرا بوجاهة الرأي القائل إن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد أسيء له عندما أرغم على الترشح بالضغوطات ، بذريعة أنه في حال لم يترشح ستشهد الجزائر نزاعا أهليا مفتوحا"[1]، وخاصة أن الكثير من كبار المسئولين في الدولة صرحوا بلهجة التهديد على أن الحراك الشعبي قد يتحول إلى فوضى وعنف مثلما حدث في سوريا، كما قال الوزير الأول السابق أحمد أويحي: « ...ان الربيع العربي في سوريا بدأ بالورود وانتهى بالحرب ...»، مما استفز الشعب الجزائري وجعله يواصل مسيراته السلمية ومطالبه الشرعية، حيث لقي هذا الخطاب رفضا واسعا من المحتجين الجزائريين، ونُظمت له شعارات خاصة، مما وحد صفوف الشعب أكثر وقوى عزيمته وجعله يواصل الحراك[2].

[1] – عدلي، صادق، «احتجاجات الجزائر في أسبابها وحجمها وشمولها»، **مجلة العرب**، الأربعاء 2019/02/27، السنة41، العدد11272، ص9.

[2] – أحلام، صارة مقدم، بن حوى مصطفى، «22 فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)»، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد2، العدد6، أكتوبر/ تشرين الأول 2019، ص98.

ثانيًا : فقدان المصداقية والشفافية

يعتبر إعادة ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة السبب الرئيسي في الحراك ، فقد شهدت الفترة الأخيرة التي حكم فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فسادا سياسيا كبيراً، حيث استحوذ على الساحة السياسية رغم التناقضات الفكرية والإيديولوجية، وأنشأ أحزابا موالية تسانده للوصول إلى أهدافه السياسية، وهذا من خلال كسب قاعدة شعبية من مختلف فئات المجتمع، هذا الوضع السياسي المتعفن الذي عمل النظام السياسي عبر سنوات على خلقه وتمييعه، مما أفقده المصداقية والشفافية السياسية حتى خسر ثقة المواطن. وكانت العهدة الثالثة من أسوء العهدات على الحياة السياسية، خاصة مع مرض الرئيس الذي غيبه عن تسيير البلاد، فاستغل أخوه "السعيد بوتفليقة" الوضع بحجة كونه مستشاره، وعمل على إخضاع الأحزاب السياسية ورجال الأعمال بكل الوسائل، وقام بإدخال المال الفاسد في الحياة السياسية مستعملا الحزب العتيد "جبهة التحرير الوطني"، وفي ظل هذه الأحداث تعقدت الأمور وأنتجت "أزمة المجلس الشعبي الوطني من خلال الانقلاب على رئيسه ، وتغييرات غير مسبوقة في المؤسسة العسكرية، التي شهدت عزل أو إقالة أو متابعة ضباط سامين في مناصب جد عليا"[1].

ليصبح البرلمان بغرفتيه تحت سيطرة النظام السياسي الحاكم يمرر ويصادق بالأغلبية على كل القوانين لصالح السلطة، وفقد معه المواطن كل ثقته في البرلمان الذي من المفروض أنه يمثله ويدافع عنه ويراقب مهام الحكومة ، مما ساهم إلى حد كبير في العزوف عن المشاركة السياسية[2].

مما سبق عرضه يظهر لنا أن لقيام الحراك في الجزائر مسببات ولم يأت من فراغ، حيث لعبت الأزمات وتدهور الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ايضا في إخراج الموطنين إلى الشارع.

[1] – لويزة، آيت حمادوش، نفس المرجع السابق، ص2.

[2] – أحلام، صارة مقدم، نفس المرجع السابق، ص 98.

المبحث الثاني: مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية وقوانين الانتخابات في تونس والجزائر

سنتطرق ضمن هذا المستوى المهم من الدراسة الى مستوى الاصلاحات التي استجابت لها الانظمة السياسية في كل من تونس بعد ثورة 2011 والجزائر عقب حراك 2019 .

المطلب الأول: مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية وقوانين الانتخابات في تونس

من خلال هذا الجزء سنتعرف على مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية ،وكذا مستوى الإصلاح في قوانين الانتخابات في تونس والتي تعد محور الاصلاحات.

الفرع الأول : مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية في تونس

تمثل تونس تجربة هامة في أدبيات الإصلاح السياسي العربي، ويلتفت إليها باعتبارها جمعت الكثير من المحددات في تجربة تحول ديمقراطي غير فاشلة بعد ثورة مفاجئة نوعا ما ، بالنظر الثورات التي تحولت الى الحروب في المنطقة في نفس السنة[1].

أولاً : مظاهر الإصلاح السياسي في تونس

تتمثل مظاهر الإصلاح السياسي في تونس فيما يلي :

حماية الحقوق والحريات، تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، استقلالية السلطات القضائية، إنشاء هيئات متعلقة بهيئة الانتخابات وهيئة الاتصال السمعي البصري وهيئة حقوق الإنسان وهيئة التنمية المستدامة وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. والعنصر الثاني هو الفاعلون السياسيون أو النخب السياسية التي توفرت لهم إرادة النجاح في إحداث عملية التخول العسيرة، وثالثًا التحول إلى نظام برلماني بعد نظام رئاسوي، والرابعة هو البحث عن المواءمة بين ما هو إنجاز اقتصادي وسياسي رغم تعثر التنمية بسبب المعارك الأيديولوجية[2].

[1] – مبروك، ساحلي، «الإصلاح السياسي في دول شمال إفريقيا دراسة حالة (تونس، الجزائر، المغرب)»، **مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط**، العدد225، ديسمبر 2018، ص 10.

[2] – مبروك ،ساحلي، نفس المرجع السابق، ص 10.

وما ساعد تونس في الإسراع بالإصلاح هو التوافق السياسي، إذ بعد الأزمات السياسية التي مرت عليها بعد الثورة استطاع الفرقاء السياسيين أن يجتمعوا على طاولة واحدة برعاية أحد الفواعل غير الرسمية وهي منظمات المجتمع المدني وبعد زهاء شهرين ونصف من انطلاق الحوار الوطني 5 أكتوبر 2013 وما كان من ثغرات وتجاذبات سياسية، أعلنت المركزية النقابية بزعامة حسين العباسي يوم السبت 14 ديسمبر 2013 عن إيقاف الرباعي الراعي للحوار وعدد من الأحزاب السياسية على خريطة طريق للانتهاء من بناء المؤسسات السياسية وكان أهمها[1]:

1- استكمال أعمال المجلس التأسيسي.

2- اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

3- إصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان.

4- التصديق على الدستور خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء.

5- تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة.

إن أهم فكرة ومسألة تعد جوهرية هي مرحلة الانتقال الديمقراطي والمتمثلة في تحقيق التوافق الفكري التاريخي بين القوى المضادة الأساسية في تونس ما بعد الثورة، وهذه المسألة تعد العمود الفقري لأي انتقال ديمقراطي سلس، إن العملية التوافقية بين القوى السياسية في تونس بعد الثورة تعد إنجازا سياسيا رغم توالي الحكومات بداية من محمد الغنوشي، وحكومة الباجي قايد السبسي، وحكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي والثانية بقيادة علي العريض، وعدم نجاحها و الوضع الانتقالي المتميز بعدم الاستقرار، وبعدم تمكن الحكومات المتتالية من تحقيق تطلعات قطاع كبير من التونسيين إلى التنمية والشغل والعدالة الاجتماعية، وهو ما ساهم في توتر الواقع السياسي وتصاعد الاحتجاجات المطلبية[2].

[1] – منصور، الجمري، **تونس منارة الأمل**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد : 4434، أكتوبر 2014 ، ص 6.

[2] – منير، حرز الله، **الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2014-2015، ص54.

وكان لقوى المجتمع المدني من جمعيات حقوقية ونقابية وأحزاب سياسية ونخب مثقفة الدول الفاعل في فرض الرقابة على حكومة الترويكا وتكثيف العمل الاحتجاجي السلمي، ما ساهم في تأمين تنازلها السلس عن السلطة.

ولقد ظهر جليا أن إدارة تونس في المرحلة الانتقالية لا تلين بتحكيم منطق تسويد الأغلبية على الأقلية، بل تكون بتحكيم التوافق تأسيسا لشكل من أشكال الديمقراطية التشاركية البناءة[1].

ثانيًا : أهم الإصلاحات التي تضمنها الدستور التونسي

جاء التصويت على الدستور التونسي الجديد فصلاً فصلاً، ثم نصًا متكاملاً، في إطار الترتيبات التي نص عليها القانون المنظم للسلطات العمومية حيث أُديرت وفقًا لأحكامه المرحلة الانتقالية التي أعقبت انتخابات 23 أكتوبر 2011م. وقد اتسم السياق العام الذي اكتنف عمليات التصويت بالتجاذبات السياسية الحادة والصراع الأيديولوجي بين الإسلاميين (المتزعمين لتيار الهوية والتأصيل) والعلمانيين (المدافعين عن الحداثة والحقوق الكونية) في ظل استقطاب ثنائي لم تفلح آلية التوافق التي تم إقرارها بإيعاز من الرباعي الراعي للحوار الوطني لكسره.

ورغم التشنج الذي خيم على معظم جلسات التصويت التي عقدها المجلس الوطني التأسيسي في سباق واضح مع الزمن الذي فرضته روزنامة الاستحقاقات الدستورية التي تضمنتها خارطة الطريق، إلا أن رؤساء الكتل قد نجحوا في تحقيق الحد الأدنى من التوافق حول مضامين معظم فصول الدستور، رغم التناقضات القائمة بين مرجعياته والأجندات الحزبية والانتخابية التي ما انفكت تلقي بظلالها على مواقفهم.

وقد تضمنت توطئة الدستور الجديد إحالات كثيرة ومتناقضة من تأصيل لهذا النص الدستوري في بيئته وثقافته العربية الاسلامية ، وانفتاحه على التجربة الانسانية المتنوعة وحقوق الإنسان الكونية. كما تضمنت إشادة بتضحيات الشهداء وتثمينًا للسيادة الوطنية وتأكيدًا على استقلالية القرار الوطني. ويعبّر الباب الأول منه عن مبادئ عامة تعكس ملامح النظام

[1] – أنور الجمعاوي، «المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق»، **مجلة دراسات سياسات عربية**، الدوحة– قطر، العدد6، جانفي 2014، ص34.

الجمهوري التونسي وهوية الدولة التونسية وطبيعتها وتوجهاتها[1] ، ويتناول الباب الثاني الحقوق والحريات. وقد تضم ما يسمى الحقوق–حريات والحقوق–ديون (أي الحقوق المطالب بها من المجموعة كدين في ذمتها) وبصفة عامة شمل الحقوق والحريات للأجيال الثلاثة المتعاقبة في المنظومة الدولية لحقوق الانسان، أما الباب الثالث فيهتم بالسلطة التشريعية وكيف يمارسها الشعب عبر ممثليه بمجلس نواب الشعب، بالإضافة إلى تفصيل مهام هذا المجلس التشريعية والرقابية. في حين يبين الباب الرابع بكثير من الإسهاب أدوار رأسي السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة) وصلاحياتهما، أما بخصوص مجمل صلاحيات رئيس الحكومة فيشير الفصل الرابع والتسعون إلى أنه "يمارس السلطة الترتيبية العامة"، ويشير الفصل الثالث والتسعون قبله إلى أن "رئيس الحكومة هو رئيس مجلس الوزراء". [2]

يتعلق الباب الخامس بالسلطة القضائية باعتبارها "سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل، وعلوية الدستور، وسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات" (الفصل 102). وينقسم القضاء في تونس، بموجب الدستور الجديد، إلى قسمين، هما: "القضاء العدلي والإداري والمالي" و"المحكمة الدستورية"، ويشرف على القسم الأول مجلس أعلى للقضاء "يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي والتسيير الذاتي". أما الباب السادس فخصص للهيئات الدستورية المستقلة، وهي هيئة الانتخابات (التي تتولى إدارة الانتخابات والاستفتاءات وتنظيمها)، وهيئة الاتصال السمعي البصري (التي تتولى تعديل قطاع الاتصال السمعي البصري وتطويره)، وهيئة حقوق الإنسان (التي تراقب احترام الحريات وحقوق الإنسان، وتعمل على تعزيزها)، وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة (وهي هيئة استشارية تبدي رأيها في المسائل المتصلة بمجال اختصاصها)، وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد (التي تسهم في سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته، وتعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة). وخُصص الباب الثامن

[1] – حمادي ،الرديسي، **التحول السياسي في تونس 2011–2014 المسار والرهانات**، مبادرة الإصلاح العربي، متاح على الموقع:
https://www.arab-reform.net/wp-content/uploads/pdf/Arab_Reform_Initiative_ar_16380.pdf?ver=3782649acf46c2f8f317f8f9fc3e3d4b
تاريخ الاطلاع على الويب : 2021/05/23، س: 22:48.

[2] – حمادي الرديسي، نفس المرجع السابق ، ص ص (15–12).

لتعديل الدستور (الفصلان 143 و144)، في حين خُصص الباب التاسع للأحكام الختامية التي كان أهمها ما ضُمّن بالفصل (146) الذي يمكن اعتباره روح الدستور وقاعدة تأويل مضامينه؛ حيث ينص على أن أحكام الدستور "تُفسّر ويُؤول بعضها البعض كوحدة منسجمة". وأما الباب العاشر والأخير فقد خُصص للأحكام الانتقالية التي منها أن "تلتزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتشريع المتعلق بها، ولا يقبل في هذا السياق الدفع بعدم رجعية القوانين أو بوجود عفو سابق أو بحجية اتصال القضاء أو بسقوط الجريمة أو العقاب بمرور الزمن" (الفصل 148). وهكذا أصبح الدستور القاعدة التي "تفسخ" المنظومة السابقة وتأسس للجديد[1].

الفرع الثاني : مستوى الإصلاح في قوانين الانتخابات في تونس

بخصوص مستوى الإصلاح في قوانين الانتخابات في تونس فقد أحدثت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وهي هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، تشرف على انتخابات المجلس الوطني التأسيس وتسهر على ضمان انتخابات ديمقراطية تعددية نزيهة وشفافة. حيث سنتطرق لتأسيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والإطار القانوني المنظم لعمل الهيئة .

أولاً : استحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

أحدثت الهيئة بمقتضى مرسوم سنة 2011م، وتتكون من هيئة مركزية مقرها تونس العاصمة ومن هيئات فرعية على مستوى الدوائر الانتخابية تكون مقراتها الولايات وبمقرات البعثات الدبلوماسية وتضبط تركيبتها وهيكلتها للهيئة المركزية.

وتتمثل مهام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في[2]:

[1] – حمادي الرديسي، نفس المرجع السابق ، ص ص (15-12).

[2] – محمد، شفيق صرصار، **الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس**، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التونسية، http://www.isie.tn/ar/ تاريخ الاطلاع على صفحة الويب : 2021/05/25، س: 20:53.

- تطبيق مقتضيات المرسوم المتعلق بانتخابات المجلس التأسيسي وبكافة المناسبات الانتخابية للدولة التونسية.
- اقتراح تقسيم الدوائر الانتخابية التي تضبط بأمر بعد أخذ رأي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وإعداد رزنامة الانتخابات.
- ضمان حق الاقتراع لكل المواطنين والمواطنات وقبول طلبات الترشحات للانتخابات.

ثانيًا: الإطار القانوني المنظم لعمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

حدد المشرع الإطار القانوني المنظم لعمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من خلال القوانين التالية:

- القانون الأساسي لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012، يتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات وبمقتضاه تسهر الهيئة العليا على ضمان انتخابات واستفتاءات ديمقراطية وحرة وتعددية نزيهة وشفافة وإعداد تقرير سنوي حول نشاط الهيئة للسنة المنقضية وبرنامج عملها للسنة التي تليها يعرض على الجلسة العامة للمجلس التشريعي بمناسبة التصويت على الميزانية السنوية للهيئة وينشر بالجرائد الرسمية للجمهورية التونسية وعلى المواقع الإلكتروني للهيئة[1].
- قانون أساسي لسنة 2014، المؤرخ في 26 ماي من نفس السنة يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، وقد تطرق هذا القانون في بنوده الأساسية إلى ضرورة حياد الهية العليا والالتزام بالموضوعية وبتنظيم الحملة الانتخابية والاستفتاء وأيضًا المصاريف الانتخابية والإشهار السياسي ويمرر هذا القانون بعد مصادقة المجلس الوطني التأسيسي يصدر رئيس الجمهورية التونسية هذا القانون[2].

[1] – الجمهورية التونسية، قانون أساسي المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 23 لسنة 2012، المؤرخ في 20 ديسمبر 2012، تم نتقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي ، **الجريدة الرسمية** ،عدد 44 لسنة 2013، المؤرخ في 01 نوفمبر 2013 وبالقانون الأساسي عدد52 لسنة 2013، المؤرخ في 28 ديسمبر 2013.

[2] – الجمهورية التونسية، قانون أساسي المتعلق بالانتخابات والاستفتاء ، **الجريدة الرسمية** ،عدد 16 لسنة 2014، المؤرخ في 26 ماي 2014.

- قانون سنة 2014 المؤرخ في 8 جويلية[1] من نفس السنة والذي يتعلق بتحديد مواعيد أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد المصادقة على الدستور ويضبط هذا القانون مواعيد أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد المصادقة على الدستور طبقا للفصل 148 فقرة 03 منه ويتم الاقتراع للانتخابات التشريعية داخل الجمهورية يوم الأحد 26 أكتوبر 2014. أما فيما يخص الانتخابات الرئاسية فقد حدد لها يوم 23 نوفمبر 2014، وذلك للتونسيين بالداخل، أما أيام الجمعة والسبت والأحد 21 و22 و23 نوفمبر 2014 وفي صورة إجراء دورة ثانية للانتخابات الرئاسية، تتولى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تحديد مواعيد الاقتراع الخاصة بها طبقا لأحكام الدستور، وأحكام الفصول 102 و103 و112 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء، دون أن يتجاوز في كل الأحوال والأطراف المعنية بالاقتراع، وأتى هذا القانون بعد عملية توافقية بين الأطراف السياسية وسلسلة تفاهمات حول شكل عمل المرحلة القادمة وعملية الإشراف على الانتخابات وتحديد موعد إجرائها بداية بتشكيل حكومة تكنوقراط ثم دستور توافقي تونس بين الأطراف السياسية ونهاية بتحديد موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية في مرحلة أخيرة لاستكمال بناء المؤسسات التونسية لتحقيق نوع من الاستقرار والتنمية السياسية والاقتصادية والعدالة الاجتماعية للمجتمع والشعب التونسي[2].

المطلب الثاني: مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية وقوانين الانتخابات في الجزائر

سنحاول ضمن هذا المستوى التعرف على مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية في وفي قوانين الانتخابات في الجزائر وذلك بعد الحراك المجتمعي في فيفري 2019م، وظهور نظام سياسي جديد.

[1] – الجمهورية التونسية، قانون أساسي المتعلق بتحديد مواعيد أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد المصادقة على الدستور ،**الجريدة الرسمية** ، عدد 36 لسنة 2014، المؤرخ في 08 جويلية 2014.

[2] – محمد ، شفيق صرصار، نفس المرجع السابق .

الفرع الأول : مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية في الجزائر

يعتبر الدستور أسمى القوانين في أية دولة، ذلك أنه يتضمن المبادئ لعامة للمجتمع والدولة ، وينص على حقوق المواطنين وواجباتهم ويحدد العلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية، ومن ثمّ شكل النظام السياسي، فهو مبدأ أساسي لسيادة القانون –الدستور– تستند إليها مجمل القواعد القانونية التي تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتنظيم الأشخاص والأفعال والوقائع. وقد شهد الدستور الجزائري منذ أول دستور للبلاد عام 1963 عدة تعديلات، حيث نتطرق في هدا الفرع إلى التعديلين الأخرين التعديل الصادر في 2016[1]، (أولاً) والتعديل الصادر في 2020 (ثانيًا) [2].

أولاً: مستوى الإصلاح في التعديل الدستوري الصادر في 2016

جاءت وثيقة التعديل الدستوري –من الناحية الشكلية– مثقلة بفقرات كانت موجودة أصلا في قوانين متفرقة وقوانين عضوية، حيث تم إدراج حوالي 100 فقرة جديدة في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها، وبالتالي كان الأنسب دستوريا ترك تلك المواضيع للقوانين بدل دسترتها لأن القوانين العضوية والعادية يسهل تعديلها حسب الظروف والمقتضيات الوطنية، وبقيت طبيعة النظام السياسي الجزائري دون تغيير وهو تصنيفه ضمن النظام السياسي شبه الرئاسي بصلاحيات متفاوتة بين السلطات ومرونة أكثر للبرلمان وإلزامية تقديمه بيانا عن السياسة العامة سنويا وبالتالي فإن التعديلات الدستورية لسنة 2016 ليست كافة لمرحلة كان يراد منها تغيير طبيعة النظام السياسي من نظام محتكر للسلطة إلى نظام أكثر انفتاحا على المجتمع وعلى قواه السياسية والاجتماعية المختلفة[3].

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 16–01 المتضمن التعديل الدستوري ، المؤرخ في 6 مارس2016 ، **الجريدة الرسمية** ، العدد14، المؤرخة في 7 مارس 2016.

[2] – المرسوم الرئاسي رقم 20–442 المتعلق بالتعديل الدستوري ، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 ، **الجريدة الرسمية** ، العدد82، المؤرخة في 30 ديسمبر2020.

[3] – مصطفى، بلعور، «الإصلاح الدستوري في الجزائر دراسة في التعديل الدستوري لسنة 2016»، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد10، جامعة الجلفة، 2016، ص 284.

يرتكز هذا الدستوري على مؤسسة الرئاسية التي تسيطر على كافة المؤسسات الدستورية بما فيها المؤسسة التشريعية التي أصبحت مجرد أداة للسلطة التنفيذية، حيث يتصرف فيها رئيس الجمهورية على النحو الي يشاء انطلاقا من الصلاحيات التي يمارسها على الوجه المبين في الدستور، ولم تمس التعديلات الدستورية لسنة 2016 بأي شكل من الأشكال أساس الدستور نفسه بل كان هدفها تصحيح الاختلالات الواردة فيه من خلال تعزيز أسسه بما يفيد ديمومة النظام وسلطته من خلال الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية[1].

أولاً: مستوى الإصلاح في التعديل الدستوري الصادر في 2020

انطلق الرئيس عبد المجيد تبّون بسرعة في تنفيذ أجندته الانتخابية بمُباشرة "إصلاحات سياسية ودستورية وقانونية واسعة، بما يستجيب لمطالب الحراك الشعبي" حسب تعبيره[2].

وقع رئيس الجمهورية المرسوم الرئاسي الخاص بتعديل الدستور الذي كان محل استفتاء شعبي يوم 1 نوفمبر 2020م، ليكون القانون الاول في البلاد لبنة أساسية لبناء جزائر جديدة تناسب وتتسع للجميع ولا تقصي أحدا[3]. وشمل التعديل محاور أساسية تمثلت في الحقوق الاساسية والحريات العامة، تعزيز الفصل بين السلطات وتوازنها، المحكمة الدستورية، الوقاية من الفساد ومكافحته وكذا السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ومن بين ما تضمنه الدستور المعدل مايلي :

1)-**محور الحقوق الاساسية والحريات العامة:** إلزام السلطات والهيئات العمومية باحترام الأحكام الدستورية ذات الصلة بالحقوق الأساسية والحريات العامة والنص على "عدم تقييد الحقوق الاساسية والحريات العامة إلا بموجب قانون ولأسباب مرتبطة بحفظ النظام العام أو حماية حقوق وحريات أخرى يكرسها الدستور".

---

[1] – مصطفى، بلعور، نفس المرجع السابق ، ص 284.

[2] – عبد الحكيم، حذاقة، **جزائر ما بعد الرئاسيات.. ماذا ترى المعارضة؟** مقال منشور على شبكة الجزيرة الإعلامية، متاح على الموقع، https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/9/ تاريخ الاطلاع على الويب :2021/05/24، س: 21:40

[3] – وكالة الأنباء الجزائرية، **الدستور المعدل: عهد ديمقراطي جديد**، مقال منشورة على وكالة الأنباء الجزائرية ، متاح على الموقع: https://www.aps.dz/ar/algerie/99155-2021-01-01-14-29-26 تاريخ الاطلاع على الويب : 2021/05/24،س: 21:57.

2)- **محور تعزيز الفصل بين السلطات وتوازنها** : يكرس الدستور الجديد مبدأ عدم ممارسة أكثر من عهدتين رئاسيتين متتاليتين أو منفصلتين وتعزيز مركز رئيس الحكومة وإقرار حق المحكمة الدستورية في رقابة القرارات المتخذة أثناء الحالة الاستثنائية.

3)-**محور السلطة القضائية** : تم تعزيز مبدأ الاستقلالية، لاسيما عن طريق دسترة مبدأ عدم جواز نقل القاضي والضمانات المرتبطة به ودسترة تشكيلة لجنة المجلس الأعلى للقضاء، فضلا عن إسناد نيابة رئاسية المجلس الأعلى للقضاء إلى الرئيس الأول للمحكمة العليا الذي يمكن له أن يرأس المجلس نيابة عن رئيس الجمهورية وإبعاد وزير العدل والنائب العام لدى المحكمة العليا من تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء. كما تم إقرار المحكمة الدستورية بدلا من المجلس الدستوري وتعديل تشكيلتها، لاسيما طريقة تعيين أعضائها وتوسيع الرقابة الدستورية إلى الأوامر وإلى رقابة توافق القوانين والتنظيمات مع المعاهدات ، وتم أيضا إقرار الرقابة الدستورية البعدية على الأوامر والتنظيمات وإقرار حق الهيئات في طلب رأي تفسيري من المحكمة الدستورية، فضلا عن تكريس اختصاص هذه الاخيرة بالنظر في مختلف الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية بعد إخطار الجهات المختصة وتوسيع رقابة الدفع لتشمل التنظيم إلى جانب القانون، وبناء على التعديل المذكور، تمت دسترة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وإدراجها ضمن الهيئات الرقابية والتصريح بالممتلكات في بداية الوظيفة أو العهدة وعند انتهائها لكل شخص يعين في وظيفة عليا في الدولة أو منتخب أو معين في البرلمان أو منتخب في مجلس محلي، علاوة على دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وتعزيز مهامها وتشكيلتها وتنظيمها وعملها[1].

كما يضمن القانون الاول للبلاد حرية الصحافة بكل أشكالها ومنع الرقابة القبلية عليها وكذا حماية الأشخاص الطبيعيين عند معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وإلزام الدولة بضمان جودة العلاج واستمرارية الخدمات الصحية وتكريس مبدأ حياد المؤسسات التربوية، وأدرج مشروع التعديل الدستوري من جهة أخرى مادة جديدة تتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع

[1] – وكالة الأنباء الجزائرية، **الدستور المعدل: عهد ديمقراطي جديد** ، نفس المرجع السابق.

المدني، وهو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، ومن بين مهامه الأساسية تقديم آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني، وتضمن التعديل إنشاء الاكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا والتي تعد بمثابة هيئة مستقلة ذات طابع علمي وتكنولوجي. ونص الدستور الجديد في ديباجته على دسترة الحراك الشعبي ليوم 22 فيفري 2019 وحظر خطاب الكراهية وإدراج الأمازيغية ضمن الأحكام التي لا تخضع للتعديل الدستوري[1].

الفرع الثاني : مستوى الإصلاح في قوانين الانتخابات في الجزائر

على مستوى الإصلاح في قوانين الانتخابات في الجزائر صدر القرار رقم 16[2]، ويمكن تحديد أهم النقاط البارزة في هذا القانون كالتالي:

أولاً : إسقاط شرط المناصفة في الدوائر الانتخابية

وفق ما ورد ضمن أحكام انتقالية ختامية فإنه تم إسقاط شرط المناصفة في الدوائر الانتخابية التي لم تتمكن من تحقيقه، وتقدم الأحزاب للسلطة الوطنية طلبا متعلقا بذلك وتفصل الهيئة في الأمر:

- المادة 314 :لا يعمل بالأحكام المتعلقة بالاستئناف المنصوص عليها في المواد 129 و186 و206، إلا بعد تنصيب المحاكم الإدارية للاستئناف طبقا لأحكام المادة 224 من الدستور، وفي هذه الفترة تكون أحكام المحاكم الإدارية قابلة للاستئناف أمام مجلس الدولة.
- المادة 315 :يمكن استثناء إجراء انتخابات مسبقة للمجلس الشعبية البلدية والولائية القائمة وقت صدور هذا القانون العضوي في أجل الثلاثة أشهر التي تلي استدعاء الهيئة الانتخابية من قبل رئيس الجمهورية.
- المادة 316 : بصفة انتقالية وفقط بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطني التي تلي صدور هذا الأمر المتضمن القانون العضوي، يوقف العمل بأحكام المواد : 1 و2 و3 من

[1] – وكالة الأنباء الجزائرية ، **الدستور المعدل: عهد ديمقراطي جديد** ، نفس المرجع السابق.

[2] – القرار رقم 16 المتعلق بمراقبة دستورية الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ، بتاريخ 10 مارس 2021 ، **الجريدة الرسمية** ، العدد17، المؤرخة في 10 مارس 2021.

المادة 202 المتعلقة باشتراط نسبة 4 % من الأصوات في الدائرة الانتخابية خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة أو بدعم من عشرة منتخبين أو بعدد من التوقيعات، وتطبق بدلها الأحكام الآتية:

–بالنسبة للقوائم المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية، يجب أن تزكى كل قائمة مترشحين بعدد من التوقيعات لا يقل عن خمسة وعشرين ألف توقيع فردي لناخبين مسجلين في القوائم الانتخابية، ويجب أن تجمع التوقيعات عبر 23 ولاية على الأقل، بحيث لا يقل العدد الأدنى للتوقيعات المطلوبة في كل ولاية عن ثلاثمائة 300 توقيع.

–بالنسبة للقوائم المستقلة، يجب أن تدعم كل قائمة بمائة 100 على الأقل، عن كل مقعد مطلوب شغله من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية.

المادة 317 : بصفة انتقالية وفقط بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطني التي تلي صدور هذا الأمر المتضمن القانون العضوي، يمكن قوائم المترشحين المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية أو القوائم المستقلة في الدوائر الانتخابية التي لم تتمكن من تحقيق شرط المناصفة المطلوب بموجب المادة 191 من هذا القانون العضوي، أن تطلب من السلطة المستقلة إفادتها بترخيص لشرط المناصفة. وفي هذه الحالة، توافق السلطة المستقلة على هذه القوائم وتصرح بقبولها.

المادة 318 : بصفة انتقالية وفقط بالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المسبقة التي تلي صدور هذا الأمر المتضمن القانون العضوي، يوقف العمل بالشروط المحددة في المواد 1 و2 و3 من المادة 178 المتعلقة باشتراط نسبة 4 % من الأصوات في الدائرة الانتخابية خلال الانتخابات الأخيرة أو بدعم من عشر 10 منتخبين في المجالس الشعبية المحلية للولاية المعنية أو بعدد من التوقيعات، ويطبق بدلها الحكم الآتي[1] :

1) جريدة الشروق، **هذا ما نص عليه قانون الانتخابات حول العتبة والمناصفة في نسخته النهائية**، مقال منشورة في جريدة الشروق ، متاح على الموقع: https://www.echoroukonline.com/هذا-ما-نص-عليه-قانون-الانتخابات-حول-الع تاريخ الاطلاع على الويب : 2021/05/22، س: 21:09.

–يجب على قائمة المترشحين المقدمة سواء تحت رعاية حزب سياسي أو بصفة مستقلة أن تدعم، على الأقل، بخمسة وثلاثين 35 توقيعا من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله.

المادة 319 :بصفة انتقالية تستمر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في أداء مهامها بالتشكيلة الحالية لمجلس السلطة المنصوص عليها في المادة 26 من القانون خ في 14 محرم عام 1441 الموافق العضوي رقم 19–07 المؤرخ 14 سبتمبر سنة 2019 والمذكور أعلاه، إلى حين مطابقة تشكيلته لأحكام هذا القانون العضوي.

المادة 320 :تلغي جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون العضوي لاسيما أحكام القانون العضوي رقم 16–10 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016 م، والقانونّ والمتعلق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمم العضوي رقم 1907 المؤرخ في 14 محرم عام 1441 الموافق 14 سبتمبر سنة 2019 والمتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ثانيًا : السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

تشرف سلطة الانتخابات التي لديها ممثليات في الولايات الـ58 وفي البلديات الـ1541، على كامل مراحل العملية الانتخابية، من مسك وتسجيل الناخبين إلى تسلم قوائم المرشحين وتعيين أعوان مكاتب الاقتراع والمراقبين والصحافيين، وعمليات الفرز وإعلان النتائج الأولية قبل إحالتها إلى المحكمة الدستورية لإقرارها نهائيا. ويشدد القانون العقوبات التي تصل إلى السجن ثلاث سنوات والحرمان من الحقوق المدنية والسياسية، ضد كل يقوم باستخدام خطاب الكراهية والمال في الانتخابات..، كما يحظر استخدام الدعاية التجارية في الانتخابات، ويشدد العقوبات في حق الموظفين المخالفين للقانون والذين يتورطون في محاولة تزوير الانتخابات والتلاعب بالنتائج أو الأشخاص الذين يقومون بالتأثير على الناخبين أو تهديدهم أو استعمال العنف وتخريب المواد الانتخابية أو المساس بمراكز الاقتراع[1].

[1] – عثمان، لحياني، **الرئاسة الجزائرية تنشر القانون الانتخابي الجديد**، مقال منشور على المجلة الإلكترونية للعربي الجديد، متاح على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/politics تاريخ الاطلاع على الويب : 2021/05/23، س: 22:21.

خاتمة الفصل :

كان لقيام الثورة والحراك في تونس والجرائر مسببات اجتماعية وسياسية، ففي تونس تعددت مظاهر الفساد في جميع مفاصل الدولة وعلى رأسها القطاع الاقتصادي في ظل حكم الرئيس زين العابدين بن علي، واتساع دائرة الفقر وتراجع مستور القدرة الشرائية، كما ساهمت الوضعية السياسية للنظام السياسي التونسي من خلال احتكار السلطة لأزيد من 20 سنة من قبل الرئيس المخلوع كلها أسباب ساهمت في قيام الثورة في تونس.

كما كان لقيام الحراك في الجزائر أسباب اجتماعية وأخرى سياسية، ففيما يخص الأسباب الاجتماعية تمثلت في انتشار الفساد حيث مس كل القطاعات وارتبط بمسؤولين في الدولة إضافة إلى انتشار البطالة وارتفاع نسبة الفقر وتدني القدرة الشرائية للمواطنية، كما كان للوضعية السياسية السبب الرئيسي في قيام حراك 22 فيفري وذلك من خلال العهد الخامسة للرئيس بوتفليقة وفقدان المصداقية والشفافية بالنظام السياسي لدى المواطن.

وبعد سقوط الأنظمة السياسية السابقة انتهجت الأنظمة الجديدة جملة من الاصلاحات السياسية على مستوى الدساتير وقوانين الانتخاب حيث في تونس: تمثلت الإصلاحات في حماية الحقوق والحريات وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية السلطات القضائية وإنشاء هيئات متعلقة بهيئة الانتخابات وهيئة الاتصال السمعي البصري وهيئة حقوق الإنسان وهيئة التنمية المستدامة وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وهو ما نصت عليه الدستور التونسي الجديد، وأصبح الدستور القاعدة التي "تفسخ" المنظومة السابقة وتأسس لإصلاح السياسي. أما على مستوى الإصلاح في قوانين الانتخابات في تونس فقد أحدثت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وهي هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، تشرف على انتخابات المجلس الوطني التأسيس وتسهر على ضمان انتخابات ديمقراطية تعددية نزيهة وشفافة.

أما في الجزائر انطلق الرئيس عبد المجيد تبّون بسرعة في تنفيذ أجندته الانتخابية بمُباشرة "إصلاحات سياسية ودستورية وقانونية واسعة، بما يستجيب لمطالب الحراك الشعبي" حسب تعبيره. فقد تم تعديل الدستور في الفاتح من نوفمبر 2020 استجابة لمطالب الحراك الشعبي حسب تعبير الرئيس وليكون القانون الاول في البلاد لبنة أساسية لبناء جزائر جديدة تناسب وتتسع للجميع ولا تقصي أحدا. وشمل التعديل محاور أساسية تمثلت في الحقوق الاساسية والحريات العامة، تعزيز الفصل بين السلطات وتوازنها، المحكمة الدستورية ، الوقاية من الفساد ومكافحته وكذا السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أما مستوى الإصلاح في قوانين الانتخابات في الجزائر فصدر القرار رقم 16 المؤرخ في 10 مارس 2021 يتعلق بمراقبة دستورية الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

خاتمـــــــة

خاتمة:

انطلقنا في موضعنا هذا من المعنون بالإصلاح السياسي في المنطقة العربية –تونس والجزائر انموذجا من اشكالية مفادها :

إلى أي مدى استجابت الأنظمة السياسية في تونس والجزائر للإصلاحات السياسية على مستوى الدساتير والقوانين ؟

ومن فرضيات تمثلت في :

الفرضية الاولى :

- **استجابت الأنظمة السياسية في تونس والجزائر عقب الثورة والحراك إلى الإصلاحات السياسية على مستوى الدساتير من خلال التعديلات الدستورية في البلدين.**

حيث تم تحقيق الفرضية الأولى من خلال تعديل الدستور التونسي والجزائري عقب قيام الثورة التونسية والحراك في الجزائر قصد إدخال إصلاحات سياسية.

ففي تونس أهم الإصلاحات التي تضمنها الدستور التونسي مبادئ عامة ملامح النظام الجمهوري التونسي وهوية الدولة التونسية وطبيعتها وتوجهاتها من خلال الباب الأول، وتناول الباب الثاني الحقوق والحريات، أما الباب الثالث فيهتم بالسلطة التشريعية وكيف يمارسها الشعب عبر ممثليه بمجلس نواب الشعب، بالإضافة إلى تفصيل مهام هذا المجلس التشريعية والرقابية. في حين يبين الباب الرابع بكثير من الإسهاب أدوار رأسي السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة) وصلاحياتهما، ويتعلق الباب الخامس بالسلطة القضائية باعتبارها "سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل، وعلوية الدستور، وسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات"، أما الباب السادس فخصص للهيئات الدستورية المستقلة، وهكذا أصبح الدستور القاعدة التي "تفسخ" المنظومة السابقة وتأسس للجديد.

بالنسبة الى الجزائر فقد شهدت تعديلات على مستوى الدساتير حيث وقع الرئيس عبد المجيد تبون على المرسوم الرئاسي الخاص بتعديل الدستور الذي كان محل استفتاء شعبي يوم 1 نوفمبر 2020 ليكون القانون الاول في البلاد واللبنة أساسية لما اطلق عليه بالجزائر الجديدة وشمل التعديل محاور أساسية تمثلت في الحقوق الاساسية والحريات العامة، وتعزيز الفصل بين السلطات وتوازنها، حيث استحدث المؤسس الدستوري الجزائري محكمة دستورية كمؤسسة دستورية مستقلة تتولى الرقابة على دستورية القوانين وضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية وصلاحيات أخرى، وبذلك كلفها المؤسس الدستوري بضمان احترام الدستور لتحل محل المجلس الدستوري.

فضلا عن محاور أخرى تتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته إلى غير ذلك من الأهداف التي التزم القاضي الأول للبلاد بتجسيدها على أرض الواقع، ضمانا للأمنين القانوني والديمقراطي، وذلك بوضع حدا للفساد، الرشوة والتزوير من خلال القانون العضوي للانتخابات الجديد من خلال استحداث نمط انتخابي جديد، وتستهدف محاربة الفساد في هذا المجال تمويل الحملة الانتخابية من خلال إنشاء لجنة مستقلة لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مكونة من ممثلين عن الهيئات التي من شأنها مراقبة الاخلاق العامة والتسيير الشرعي للدولة ويتعلق الأمر بمجلس الدولة ومجلس المحاسبة وكذا المحكمة العليا، وتعمل هذه اللجنة المستقلة على التدقيق وتسليط الضوء على عملية تمويل الحملة الانتخابية بكاملها، وهذا لعدة أشهر.

الفرضية الثانية :

- **استجابت الأنظمة السياسية في وتونس والجزائر عقب الثورة والحراك إلى الإصلاحات السياسية على مستوى قوانين الانتخابات من خلال اقرار قوانين انتخابات جديدة .**

وتم تحقيق الفرضية الثانية حيث :

بالنسبة الى تونس فان مظاهر الإصلاح السياسي على مستوى قوانين الانتخاب فقد تم استحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بمقتضى المرسوم عدد 27 لسنة 2011م، وتتكون

من هيئة مركزية مقرها تونس العاصمة ومن هيئات فرعية على مستوى الدوائر الانتخابية تكون مقراتها الولايات وبمقرات البعثات الدبلوماسية وتضبط تركيبتها وهيكلتها للهيئة المركزية.

اما بالنسبة الى الجزائر فقد قام الرئيس عبد المجيد تبّون بعد انتخابه بمُباشرة بإصلاحات على مستوى قوانين الانتخابات في الجزائر باصدار القرار رقم 16 من المجلس الدستوري يتعلق بمراقبة دستورية الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المؤرخ في 10 مارس 2021.

وقد جاء هذا القانون لإصلاح النظام الانتخابي الذي يوصف –من قِبَل المسؤولين قَبل المعارضين– بـ "المشوه بفعل التزوير وتغوّل المالي السياسي"، حيث عالجت المحاكم مؤخرا قضية فساد انتخابي في رشاوى قدرت قيمتها بنصف مليون دولار، تورّط فيها رجل أعمال من أجل تصدر قائمة الحزب الحاكم، وفي هذا الإطار، شدّد الرئيس عبدالمجيد تبون، خلال آخر اجتماع عقده مع "لجنة أحمد لعرابة" المكلفة بإعداد الوثيقة على تجسيد الالتزام بـ "أخلقة الحياة السياسية"، وإبعاد تأثير المال السياسي عن المسار الانتخابي، وفسح المجال للشباب والمجتمع المدني في صناعة القرار، وضمان انتخابات شفافة، ومن أبرز البنود الواردة في المشروع المكون من 310 مواد، أنّ السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات "تمارس صلاحياتها منذ استدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية الإعلان عن النتائج"، ويُنتخب رئيسها من أعضاء مجلسها "بأغلبية الأصوات."

وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج تمثلت في :

1) إن الإصلاح السياسي هو في ابسط تعريف له هو تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها .

2) أن مفهوم الإصلاح السياسي يتداخل مع العديد من المفاهيم المشابهة له، مثل التنمية السياسية، التحديث السياسي، والتغيير السياسي، وجميعها تصب في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي.

3) تشترك ما اطلق عليه بالثورة التونسية والحراك الجزائري في الطابع السلمي ، والذي كان لهما الأثر في عملية الإصلاح السياسي فيما بعد .

4) كما تشترك كلا الدولتين في مسببات قيام الثورة والحراك، وذلك جراء الوضعية الاجتماعية المتدنية، وكذا خصوصية المشهد السياسي في كلا البلدين وطبيعة النظامين السياسيين من احتكار السلطة وانتشار الفساد في شتى القطاعات .

5) بالرغم من سلمية الاحتجاجات في البلدين والتقارب الجغرافي والمرور نحو اصلاحات إلا أن مظاهر الاصلاح اخذت قراءات مختلفة في البلدين، حيث تتمثل مظاهر الإصلاح السياسي في تونس في حماية الحقوق والحريات، و تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، استقلالية السلطات القضائية، وإنشاء هيئات متعلقة بهيئة الانتخابات وهيئة الاتصال السمعي البصري وهيئة حقوق الإنسان وهيئة التنمية المستدامة وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. والعنصر الثاني هو الفاعلون السياسيون أو النخب السياسية التي توفرت لهم إرادة النجاح في إحداث عملية التخول العسيرة، وثالثًا التحول إلى نظام برلماني بعد نظام رئاسوي، والرابعة هو البحث عن المواءمة بين ما هو إنجاز اقتصادي وسياسي رغم تعثر التنمية بسبب المعارك الأيديولوجية، وهو ما جاء به الدستور التونسي الجديد. أما في الجزائر فبعد مرور الذكرى الثانية للحرك الجزائري 22 فيفري 2019، فإن الآراء تتعدد حول ما تحقق من مطالبه وما لم يتحقق بعد، والمتتبع يلاحظ أن المطالب قد تحققت بداية من إبطال العهدة الخامسة ومطلب محاكمة رموز الفساد إلى جانب تغيير جملة من ممارسات وسلوكيات النظام السابق، مثل الامتياز القضائي، ووقف نزيف المال العام من احتياطي الصرف، بإعادة النظر في دواليب تسييره وإبعاد الإدارة عن العملية الانتخابية وتعزيز دور البرلمان بإعطائه صلاحيات أوسع ومنح الأغلبية حق تشكيل الحكومة، وجميعها تدخل ضمن مطالب الشعب بحقه في السلطة والثروة، وهو ما هدفت إليع السلطة من خلال الانتخابات التشريعية المقرّرة لـ12جوان بانفتاحها على آفاق جديدة أبعدتها عن الصورة النمطية التي لطالما تميزت بها باتخاذها مسار جديد في اختيار المترشحين، ما

جعل الحضور في هذا الاستحقاق السياسي شبابيا بامتياز. فخلافا للتشريعيات السابقة، أضحت فئة الشباب في نظر جل الأحزاب السياسية العامل الأساسي الذي تراهن عليه في سباقها نحو المجلس الشعبي الوطني لتفتح بذلك الباب واسعا أمام ترشح الشباب الذين تحوّلوا إلى خيار لا بد منه.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر

1)- القرآن الكريم

2)-القوانين والمراسيم:

- **القوانين التونسية:**

1. الجمهورية التونسية، قانون أساسي المتعلق بتحديد مواعيد أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد المصادقة على الدستور، الجريدة الرسمية، عدد 36 لسنة 2014، المؤرخ في 08 جويلية 2014.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري، المؤرخ في 6 مارس2016 ، **الجريدة الرسمية** ، العدد14، المؤرخة في 7 مارس 2016.
3. الجمهورية التونسية، قانون أساسي المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، **الجريدة الرسمية**، العدد 23 لسنة 2012، المؤرخ في 20 ديسمبر 2012، تم نتقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي، **الجريدة الرسمية** ،عدد 44 لسنة 2013، المؤرخ في 01 نوفمبر 2013 وبالقانون الأساسي عدد52 لسنة 2013، المؤرخ في 28 ديسمبر 2013.
4. الجمهورية التونسية، قانون أساسي المتعلق بالانتخابات والاستفتاء ، **الجريدة الرسمية** ،عدد 16 لسنة 2014، المؤرخ في 26 ماي 2014.

- **القوانين والمراسيم الجزائرية**

5. القانون رقم 16-01، المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام1437 الموافق 6 مارس2016 المتضمن التعديل الدستوري، ج ر ج ج، (ع14)، المؤرخة في 7 مارس 2016.
6. المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المتعلق بالتعديل الدستوري، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، **الجريدة الرسمية**، العدد82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

7. القرار رقم 16 ق.م.د/21 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس، يتعلق بمراقبة دستورية الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج ر ج ج، (ع17)، المؤرخة في 10 مارس 2021.

ثانيًا: قائمة المراجع باللغة العربية

- **الكتـــــــــــب**

8. بلقزيز، عبد الإله، **في الإصلاح السياسي والديمقراطية**، لبنان: الشركة العالمية للكتاب، 2007.

9. ثناء فؤاد، عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

10. حازم، صباح حميد، **الإصلاحات الدستورية في الدول العربية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

11. عيسى، جهينة سلطان وأخرون، **علم اجتماع التنمية**، ط1، دمشق: دار الأهالي للطباعة، 1999.

12. غربي، علي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

13. غليون، برهان، **بيان من أجل الديمقراطية**، ط5، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006.

14. فرحات، محمد فايز، **أبعاد التحول الديمقراطي في تونس**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

15. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط4، مصر، مكتبة الشروق الدولية، 2004.

16. مشاقبة، أمين، **التربية الوطنية والنظام السياسي**، ط8، عمان: دار الحامد للنشر، 2010.

17. ناجي، عبد النور، **الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي**، ط3، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

18. هانتنغتون، صامويل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ت ر: سمية فلو، بيروت: دار الساقي، 1993.

19. هيجوت، ريتشارد، **نظرية التنمية السياسية**، ت ر: حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، 2001.

20. الإبراهيمي، عبد الحميد، **دراسة حالة الجزائر في الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

21. الحارثي، فهد العرابي، **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية.. والعدل**، أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، ط1، الرياض: المملكة العربية السعودية، 2004.

22. الزعبي، علي، **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي حالة الكويت**، الكويت: مركز الخليج والجزيرة العربي، الكويت، 2015.

23. الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، بيروت: لمؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

24. ليام، حليم، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر**، الجزائر: دار الشهاب، 2010.

- **الاطروحات والمذكرات**

أ- الأطروحات :

25. باهي، سمير، **الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات والضغوط الدولية- دراسة لنموذجي تونس وليبيا-**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة01)، 2018/2017.

26. بوعافية، رشيد، **السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية تقويمية لحالة الجزائر (2010-2000)**، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر3)، 2010-2011.

ب- مذكرات الماجستير:

27. الخلايلة، هشام سلمان حمد، **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط)، 2012.

28. الشوبكي، بلال محمود محمد، **التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حماس نموذجًا"**، (مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: قسم العلوم السياسية)، 2007.

29. العجمي، محمد مبارك حسن، **الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير 1991-2010**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط)، 2010.

ج- مذكرات الماستر :

30. حرز الله، منير، **الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2014-2015.

31. شرف، كنزة، طاهري، وردة، **التحولات السياسية والإقليمية وأثرها على الإصلاح السياسي في الجزائر (2016-2012)**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة)، 2017/2016.

32. شعبان، العيد، **الإصلاح السياسي في الجزائر: 2008-2013**، (مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، تخصص رسم السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2013-2014.

33. ياحي، زينب، **الإصلاحات السياسية في ظل الحراك العربي دراسة مقارنة بين المغرب والبحرين**، (مذكرة ماستر، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2014-2015.

- **وقائع التظاهرات العلمية**

34. عميره، عليه الصغير، "**الثورة التونسية بعد عامين ونصف من إسقاط الدكتاتور**"، مداخلة في اللقاء السنوي الحادي والعشرون بعنوان محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربي، الجامعة العربية للديمقراطية اوكسفورد، 2013/08/31.

35. المشاقبة، أمين، "**الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي**"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الموسوم بـ "الإصلاحات السياسية في العالم العربي، المنعقد في 2004/12/25، جامعة الكويت، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة.

- **المجلات المحكمة**

36. بلعور، مصطفى، الإصلاح الدستوري في الجزائر دراسة في التعديل الدستوري لسنة 2016، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، ع:10، جامعة الجلفة، د ت.

37. بن بزة، يوسف، ساحلي مبروك، الإصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع:25 ديسمبر 2016.

38. بودي، نبيلة، الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية، قراءة في الخلفيات، السياقات والنتائج، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ع:8، جوان 2017.

39. خبيطة، لخضر، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011(2011-2015)، **مجلة دارات سياسية**، عدد ديسمبر 2014.

40. خميس، دهام حميد، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، **مجلة مداد الآداب**، ع:4، الجامعة العراقية، د ت.

41. ساحلي، مبروك، الإصلاح السياسي في دول شمال إفريقيا دراسة حالة (تونس، الجزائر، المغرب)، **مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط**، ع:225، ديسمبر 2018.

42. عدلي، صادق، احتجاجات الجزائر في أسبابها وحجمها وشمولها، **مجلة العرب**، الأربعاء 2019/02/27، السنة41، ع:11272.

43. قيصران، هناء، الإصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي، **مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية**، ع:9، مارس 2020.

44. مقدم، أحلام صارة، بن حوى مصطفى، 22 فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، مج2، ع:6، أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

45. الأنصاري، عبد الحميد، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، **مجلة المستقبل العربي**، ع272، أكتوبر 2001.

46. آيت حمادوش، لويزة، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019.

47. الجمري، منصور، **تونس منارة الأمل**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد4434، أكتوبر 2014.

48. الجمعاوي، أنور، «المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق»، **مجلة سياسات عربية**، الدوحة-قطر، العدد6، جانفي 2014.

49. الدهان، محمود عبد الستار شلال ، سرمد فؤاد شفيق العبيدي، الإصلاح الاجتماعي في القرآن الكريم (دراسة موضوعية)، **مجلة مداد الآداب**، عدد خاص بالمؤتمرات، العراق: كلية الآداب، الجامعة العراقية، 2018-2019.

50. الرديسي، حمادي، **التحول السياسي في تونس 2011-2014 المسار والرهانات**، 13 أب/ أغسطس.

51. العدوان، عبد الحليم مناع ، الهزايمة محمد عوض، الإصلاحات السياسية والأنظمة السياسية العربية في إدراك مدرسي للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية دراسة مسحية، **مجلة دراسات**، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج43، ع:2، 2016.

52. الكيلاني، عمر عبد الله نجم، مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم، **مجلة ديالى**، ع:28، العراق، كلية التربية/الاصمعي، 2008.

- **المواقع الالكترونية**

53. بني سلامة محمد تركي ، **الإصلاح السياسي والحركات الإصلاحية في المنطقة العربية**، مقال منشور في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متاح على الموقع،https://www.politics-dz.com، تاريخ الاطلاع: 2021/05/20، 21:24

54. بنت محمد حلوة سهام، الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق، مقال منشورة بتاريخ 10 أكتوبر 2013، على صراحة نيوز، متاح على الموقع :

http://www.sarahanews.net/archive.الإصلاح-السياسي-بين-المفهوم-والتطبيق/html

55. حذاقة، عبد الحكيم ، **جزائر ما بعد الرئاسيات.. ماذا ترى المعارضة؟** مقال منشور على شبكة الجزيرة الإعلامية، متاح على الموقع:

https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/921:40، تاريخ التصفح:2021/05/24 /

56. وكالة الأنباء الجزائرية، **الدستور المعدل: عهد ديمقراطي جديد**، مقال منشورة على وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ الجامعة 01 جانفي2012، متاح على الموقع:

https://www.aps.dz/ar/algerie/99155-2021-01-01-14-29-26.21:57، تاريخ التصفح: 2021/05/24

57. جريدة الشروق، **هذا ما نص عليه قانون الانتخابات حول العتبة والمناصفة في نسخته النهائية**، مقال منشورة في جريدة الشروق بتاريخ 2021/03/12، متاح على الموقع:

https://www.echoroukonline.com .21:09 ،2021/05/22 :تاريخ التصفح

58. لحياني عثمان، **الرئاسة الجزائرية تنشر القانون الانتخابي الجديد**، مقال منشور على المجلة الإلكترونية للعربي الجديد بتاريخ 12 مارس 2021، متاح على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/politics تاريخ التصفح: 2021/05/23، 22:21.

59. صرصار ، محمد شفيق ، **الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس: موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التونسية:**http://www.isie.tn/ar/ تاريخ التصفح: 2021/05/25، 20:53.

60. الديوان الوطني للإحصائيات، الإذاعة الجزائرية، متاح على الموقع:

https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191229/187725.html تاريخ الاطلاع: 2021/06/08.

61. أطلس بيانات العالم، **الجزائر**، **اقتصاد**، الجزائر–معدل البطالة، متاح على الموقع:

https://ar.knoema.com/atlas/الجزائر/معدل-البطالة تاريخ الاطلاع: 2021/06/08.

62. الجديد العربي، **بطالة وفقر وفساد... تعرف إلى شرارة غضب الجزائريين**، العربي الجديد، متاح على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/بطالة-وفقر-وفساد-تعرف-إلى-شرارة-غضب-الجزائريين تاريخ الاطلاع: 2021/06/08.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

- **الكتب**

63. Hourani Albert, **Arabic Thought in the Liberal Age: 1798-1939,** Oxford:Oxford University Press, 1970.

64. Esposito John, **Islam and Politics**, 3rd Edition, New York: Syracuse University Press, 1991.

65. dictionary Oxford, fourth edition, New York : Oxtord university press, 2008.

66. William L.A.Cleveland, Modern **History of the Middle East,Boulder:West view Press**, Martin Bunton University of Victoria, 1990.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة الشكر

الإهداء

قائمة المختصرات

الملخص

مقدمـــة 1

الفصل الأول : الإطار العام للإصلاح السياسي

مقدمة الفصل : 10

المبحث الأول : مفهوم الإصلاح السياسي.....11

المطلب الأول : تعريف الإصلاح السياسي 11

الفرع الأول: تعريف الإصلاح السياسي.....11

الفرع الثاني : تمييز الإصلاح السياسي عن المفاهيم المشابهة الأخرى 15

المطلب الثاني: ظهور فكرة الإصلاح السياسي في العالم.....18

الفرع الأول : أصل الإصلاح 19

الفرع الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 ومشروع الشرق الأوسط الكبير 2004....21

المبحث الثاني : متطلبات الإصلاح السياسي 23

المطلب الأول : آليات ومستويات الإصلاح السياسي 23

الفرع الأول: آليات الإصلاح السياسي.....23

الفرع الثاني : مستويات الإصلاح السياسي 25

المطلب الثاني : دوافع وأهداف الإصلاح السياسي.....26

الفرع الأول : دوافع وأشكال الإصلاح السياسي 26

الفرع الثاني : أهداف الإصلاح السياسي 30

خاتمة الفصل: 32

الفصل الثاني : مستوى استجابة الأنظمة السياسية في تونس والجزائر للإصلاح السياسي عقب الثورة والحراك

مقدمة الفصل : 34

المبحث الأول : الوضعية الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى الثورة و الحراك في تونس والجزائر 35
المطلب الأول : الوضعية الاجتماعية والسياسية قبل الثورة في تونس 35
الفرع الأول : الوضعية الاجتماعية قبل الثورة في تونس.....35
الفرع الثاني : الوضعية السياسية قبل الثورة في تونس.....38
المطلب الثاني: الوضعية الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى الحراك في الجزائر 40
الفرع الأول: الوضعية الاجتماعية قبل الحراك في الجزائر 40
الفرع الثاني : الوضعية السياسية قبل الحراك في الجزائر 44
المبحث الثاني: مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية وقوانين الانتخابات في تونس والجزائر 47
المطلب الأول: مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية وقوانين الانتخابات في تونس47
الفرع الأول : مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية في تونس 47
الفرع الثاني : مستوى الإصلاح في قوانين الانتخابات في تونس 51
المطلب الثاني: مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية وقوانين الانتخابات في الجزائر 53
الفرع الأول : مستوى الإصلاح في التعديلات الدستورية في الجزائر 54
الفرع الثاني : مستوى الإصلاح في قوانين الانتخابات في الجزائر.....57
خاتمة الفصل : 60
خاتمة:.....63
قائمة المصادر والمراجع 69
فهرس المحتويات 79